338.91
B151A

احمد بهاء الدين

الاستعمار الأمريكي الجديد

أو برنامج النقطة الرابعة

الطبعة الأولى

١٩٥١

تقديم

فى هذه الفترة المضطربة من تاريخ العـــالم ، التى تعصف فيها التيارات بمصر ، عصفها بسائر الشعوب المضطهدة ، وإذ تتيقظ حركات التحرير السياسى والاقتصادى ، وتتقدم الصفوف طليعة لم تحجب ظلمة الحاضر عن أبصارها بريق المستقبل .. نجد الإمبراطوريات القديمة ـ والجديدة ـ تتساند فى مجهود أخير لخنق الحرية دفاعا عن كيانها المتآكل ، ولإكتساب الأرض التى فقدتها ، مصطنعة فى ذلك حيلا جديدة تخفى عين الشر القديم .

وفى مثل هذه الظروف ، يصبح فرضا واجبا على كل صاحب رأى أن يتوجه به إلى المثقفين من مواطنيه . ويصبح فرضا واجبا على المثقفين المتيقظين أن ينشروه بأقوى مافى كيانهم من قوة ، وفى أوسع ما يتيحه لهم الوعى المتزايد من نطاق .

فمن أجل ذلك كتبت هذه الصفحات .

أحمد بهاء الدين

البرنامج من وجهة النظر الأمريكية

تقديم البرنامج

فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، وقف الرئيس ترومان – بعد اعادة انتخابه – أمام الكونجرس يقول : « ان حاجتنا الأولى هى أن نتعلم كيف نعيش سويا فى تفاهم وسلام . وفى هذه المرحلة من الشك تنظر شعوب الأرض الى الولايات المتحدة طامعة فى القوة والقيادة الرشيدة . وهانحن نمضى مع سائر الأمم نحو بناء صرح قوى للنظام الدولى والعدل .. وفى السنوات القادمة ، سوف ينطوى برنامجنا للسلام والحرية على أربع نقط .. »

ثم عدد الرئيس ترومان هذه النقط الأربع :

أولا – التأييد التام للأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها .

ثانيا – الاستمرار فى برامج الانعاش الاقتصادى ، وتعميم الاتفاقات التجارية فى سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة .

ثالثا – تقوية الأمم المحبة للحرية ومساعدتها على دفع العدوان الذى يقع عليها .

رابعا – « يجب أن ننهض ببرنامج جريء ، من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديا Underdeveloped areas من الإفادة من تقدمنا العلمي والصناعي . ويجب أن يكون هدفنا هو مساعدة الشعوب الحرة في العالم على أن تنتج – بجهودها الخاصة – كميات أكبر من الغذاء والكساء ومواد البناء والقوى الميكانيكية »

ثم استطرد يقول « وبتعاون العمل ورأس المال الخاص في هذه الدولة (يقصد الولايات المتحدة) يمكن لهذا البرنامج أن يرفع القوى الصناعية في سائر البلاد ، ويرفع بالتالي مستوى الحيـــاة فيها »

وسرعان ماسلطت الأضواء على هذه « النقطة الرابعة » التي باتت محل جدل عنيف ، في الولايات المتحدة نفسها ، وفي العالم الخارجي أيضا .. لما تحمله بين ثناياها من آمال عراض لرأس المال الأمريكي ، ومخاوف جمة تحذرها « الشعوب المتخلفة » .

قال مستر أتشيسون في تقديمه ان المشروع يقصد به « أن نوضح للعالم أجمع طريقة الحياة الأمريكية ونظمها وأهدافها » وختم كلمته بجملة بلاغية ، إذ قال ان النقطة الرابعة هي « استخدام الوسائل المادية ، لغايات غير مادية ! »

وقال مستر سنيدر ، وزير المالية ، ان برنامج النقطة الرابعة يختلف عن برامج الانعاش الأوروبي . فبرامج الانعاش تسدى الى دول صناعية راقية ، لاتنقصها الخبرة أو الصناعات الثقيلة . على

العكس من الدولة المتخلفة اقتصاديا .

ثم شرح البرنامج بشقيه : الفنى والمالى . ولاحظ بالنسبة للجانب الفنى ان الدول المتخلفة تستعين فعلا بالخبراء الأمريكيين ، وذلك على نطاق أضيق مما يجب فى نظره .. « أما البرنامج المعروض فيقصد به توسيع نطاق هذه الاستفادة من المعونة الفنيـــة ، وتأسيس هيئة مركزية مسئولة عن هذا النشاط » وسنرى أهمية هذه الجملة الأخيرة بعد قليل .

أما بالنسبة للمساعدة المالية ، فقد نوه « بالمزايا الكبرى » التى تجنيها الدول المتخلفة من ترحيبها برؤوس الأموال الأجنبيـة . ثم تعرض لذكر المصاعب التى تلاقيها رؤوس الأموال الخاصة التى تهاجر فى الوقت الحاضر الى هذه الدول المتخلفة ، فقال ان رؤوس الأموال الأجنبية لا تقابل بالترحاب الكافى ، فى الوقت الذى تهاجر فيه هذه الأموال لكى تحصل على أرباح أكثر مما تحققها فى وطنها الأصلى ، فانها تجد أحيانا « اضطهادا » من القوانين المحلية . كأن تطالبها بنسبة معينة من الربح للمواطنين ، ثم يقول ان رؤوس الأموال الأمريكية لابد أن تحصل على ضمانات كافية ، ويؤكد ان « الحكومة الأمريكية تنوى أن تكون هذه الضمانات ضمن معاهدات حتى تكفل احترامها (١) » .

---

(١) such assurancances our governemen' is endeavoring to obtain through the negotiation of bilateral inves— tement treaties. This govrenemnnt places greatstress—

وتحدث مستر ماكجى أيضا . وهو وكيل الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا . فكان كلامه قاصرا على « دائرة اختصاصه » التى يسكنها حوالى ٦٠٠ مليون ، ثلث سكان العالم .. « ففى أرض التأخر هذه ، توجد مساحات شاسعة من الأرض وأغنى آبار البترول والموارد الطبيعية الهائلة والغابات ومساقط الأنهار والتربة الخصبة ... بغير استغلال . وأهلها يعرفون ذلك ويتوقون الى استغلالها بصبر فارغ » .

ثم برر اهتمام الولايات المتحدة بهذه المناطق

أولا - انه لا يمكنها تجاهل هذا العدد الهائل من السكان ، وهذه الثروة الضخمة البكر . . خصوصا وعلاقاتها مع روسيا السوفيتية سيئة على هذا النحو .

ثانيا - ان معظم هذه الشعوب خارجة من استعمار قديم . وتجد امريكا من واجبها - مدفوعة بدافع الصداقة - ان تساعدها على صون استقلالها الذى كسبته بالدماء « ! » ، وهي لا تريد اخضاعها لنفوذها .. أو الاستفادة من الفراغ المتخلف فيها بعد الاستقلال .. أو ربطها فى تكتلات معينة .. بل تريد مساعدتها وكفى !

ثالثا - من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشط العلاقات التجارية

—on these treaties as concrete evidence that they are prepared to offord it a fair opportunity to be put to effective use".

مع هذه المناطق الواسعة المزدحمة كما هى نشيطة مع أوروبا .

رابعا - وفاء من امريكا الأمم المتحدة ورسالتها . تجد لزاما عليها أن تساعد الدول الأخرى سياسيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا .

ثم عطف مستر ماكجى على الصعاب التى تقف فى وجه البرنامج فى البلاد المتخلفة نفسها : وأولها أن هذه الدول حديثة عهد بالاستقلال فى الغالب فالشعور الوطنى فيها متطرف وهى تكره كل مايذكرها بفخاخ الاستعمار ، وتربط بين الاستعمار والرأسماليـــة ، وتشرك أمريكا فى المسئولية ..

«عامل آخر . . ماريب البعض من أن لنا أغراضا استعماريه . والشعوب المتخلفة التى كسبت حقها فى الحياة بعد أن كفاح قاس ، لاتتصور أننا نقدم لها مساعدة بريئة كهذه »!

عامل ثالث « ان الثروة القومية فى تلك الشعوب قد أصبحت تقليدية لاتزيد ، وأرباحها تنفق فى شراء الأرض - نفس الأرض - وتكوين الاقطاعات أو اقتناء الذهب والأحجار الكريمة ، فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين لا بالبحث عن انتاج جديد فى ميادين جديدة (١) . وهكذا اقترن الربح بالاستغلال »

عامل رابع « مايسمعونه عن اضطهادنا الزنوج والملونين . والمسئولة عن هذه السمعة هى الصحافة ! »

---

(١) هذه الملاحظة صحيحة ، مع الأسف !

أما العامل الأخير ، فهو كثافة السكان فى البلاد المتخلفة وسرعة تزايدهم . وقد ذكر أن كثافة الميل الواحد تبلغ ١٤ فى أمريكا و ٢٠٠٠ فى مصر . وأن الهند والباكستان يزيد عدد السكان فيها ٥ مليون فى السنة . وهى زيادة تثقل كاهل أعظم الدول ثراء .

تلك هى الصورة الخارجية . التى قـدم بها المشروع .. فما هى تفاصيله ، أو ناحيته العملية التطبيقية .. من وجهة النظر الأمريكية أيضا ؟

١ — طبيعة البرنامج وأغراضه

تقول وزارة الخارجية الأمريكية فى كتابها الذى أصدرته عن النقطة الرابعة أن لها أهدافا ثلاثة : انسانية وسياسية واقتصادية .

أما الأغراض الانسانية . فلسنا فى حاجـة الى سردها . لأنها معروفة مقدما ولأنها لاتوضع فى المقدمة عادة إلا كفاتحة للشهية ، تسهل هضم مابعدها !

والاغراض السياسية هى مكافحة الشيوعية ، والمحافظة على النظام الرأسمالى الأمريكى القائم .

والأغراض الاقتصادية هى « أولا » زيادة القوة الشرائية للشعوب المتخلفة مما يزيد فى نطاق توزيع السلع الأمريكية . فالملحوظ أن الفرد فى البلاد الراقية يستهلك من السلع الأمريكية سنويا ماقيمته — فى المتوسط — ٥ دولارات و ٨٠ سنتا . وفى البلاد النصف متقدمة

دولار واحد و ٢٥ سنت . وفي البـــلاد المتخلفة ٨٠ سنت فقط .
« ثانيا » السيطرة على موارد المواد الخام في هذه البلاد المتخلفة بعد أن نضبت الموارد الموجودة في أمريكا ذاتها أو أنهكت انهاكا شديدا ، حتى تضمن الصناعة الأمريكية مددا مستمرا من الخامات اللازمه لاستمرارها . « ثالثا » تصدير رأس المال الأمريكي الى الخارج . وسنرى فيما بعد أن هذا هو الهدف الرئيسي .

٢ — نطاق البرنامج

النطاق الجغرافي

ذكر الرئيس ترومان في بيانه « المناطق المتخلفة اقتصاديا » على العموم بغير تخصيص . وقد ذكر المسئولون بعد ذلك أن هذه المناطق تشمل أمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، وآسيا بما فيها الشرقين الأدنى والأقصى .

فهو يستبعد دول غرب أوروبا جميعا . لنضجها الاقتصادي من ناحية ولخضوعها لمشروعات أخرى كمشروع مارشال وبرنامج الاغاثة والتعمير . وهو يستبعد الدول الشيوعية جميعا الأوروبية منها والأسيوية . فلا يبقى من أوروبا بعد ذلك غير اليونان وتركيا . وهي تدخل في نطاق البرنامج .

وهو يشمل الشعوب المستقلة ، وشبه المستقلة ، والخاضعة للاستعمار الكامل على حد سواء . ونلاحظ هنا أن أمريكا تقبل

بذلك الى صميم «اختصاصات» الدول الاستعمارية الأخرى كانجلترا وفرنسا مثل المغرب والسودان وبورما. ويلاحظ أيضا، للسبب نفسه، ان أمريكا رغم انها ذكرت هذه المناطق الا أنها لا تبذل مجهودا جديا فى الوقت الحاضر للنفوذ اليها. لا لزهد بل لخوف من أن تصطدم مصالحها اصطداما سافرا مع فرنسا وانجلترا وهولندا وغيرها

وعلى ذلك فتكون المحاولات الأولى فى بلاد مستقلة مثل سوريا وتركيا وفى البلاد التى تزعزع فيها النفوذ الانجليزى كمصر.

النطاق التنفيذى

وضع البرنامج فى حسابه خطة ضخمة لاستغلال هذه البلاد المتخلفة. لم يدع فيها كبيرة ولا صغيرة الا وضع عليها إصبعا.

ففى الزراعة، يرمى البرنامج الى إدخال الآلات الزراعية وتوفير وسائل الرى الحديثة. واستيراد أنواع البذور الممتازة. ونشر الزراعات المجهولة فى هذه المناطق أو النادرة فيها. وتطبيق الطرق العلمية لحفظ المحاصيل على مدار السنة. ثم تعليم الفلاحين الصناعات الزراعية المختلفة كحفظ اللحوم ومنتجات الألبان. مع العناية بالثروة الحيوانية وتحسين سلالاتها.

كذلك فبالنسبة لسائر منابع الثروة الطبيعية، وضع الخبراء الأمريكيون خطوطا عريضة لاستغلال كل القوى: مساقط المياه، مناجم الفحم والحديد وغيرها، آبار البترول، طرق النقل البرى والبحرى، مصايد الأسماك، الصحارى والغابات.. إلى آخره.

أما الصناعة . أى « الصناعة التحويلية» بالتعبير الفنى ، فلها وضع آخر . فالبرنامج لا يضعها فى المقام الأول ، أو إن شئنا الدقة لا يكاد يضع « الصناعات الثقيلة » فى برنامجه . فدعاة البرنامج يهتمون أساسا بنشر الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة التى تساعد على رفع مستوى الفلاحين وتوفير حاجياتهم الغذائية دون أن تخلق بيئة صناعية قوية مستقلة . عدا الصناعات « الاستخراجية » طبعا . ويقول أصحاب النقطة الرابعة فى ذلك أن زيادة كمية الطعام التى يأكلها الفلاح يجب أن تسبق إنتقاله من القرية إلى المدينة ، ومن الحقل إلى المصنع .

ويهتم البرنامج طبعا « بالأيدى العاملة » . إذ لابد له من خلق بيئة صالحة لهذا النشاط . ومن ثم يأخذ على عاتقه مرافق التعليم والصحة والسكن . ألسنا نرى الشركات الكبرى تبنى لعمالها البيوت وتقيم لهم المدارس ، إستكمالا لكفاية العامل واستزادة من قدراته ؟ فكذلك ستفعل أمريكا كدولة ، والشركات الأمريكية كمؤسسات خاصة ، فى المناطق المتخلفة .

فبالنسبة للتعليم مثلا . . سوف تبعث البعوث لتعليم الكبار والصغار ، وترسل الفنيين الذين يرسمون للتعليم مناهجه وخططه وتقيم « مدارس نموذجية » تحتذيها الدول المتخلفة فى مدارسها . وتنشىء المعاهد التى تخرج المدرسين وتدربهم . وترسل الممتازين إلى أمريكا . كما تساهم فى تنظيم الإدارة المشرفة على التعليم !

وهكذا تنفذ النقطة الرابعة إلى صميم كيان الدولة ، وعناصر تكوينها ، وعوامل تطورها . وأهداف هذا النوع من التعليم معروفة: أنها خلق الأيدى العاملة الطيعة الماهرة التى تؤدى خدماتها فى المشروعات الإقتصادية على أكمل وجه .

وعلى هذا يقيس القارىء برامج الصحة والسكن .

وفى البرنامج بند آخر يدخل تحت عنوان «مساعدة الحكومات» . وهذه المساعدة تشمل إرسال الخبراء لتنظيم الإداة الحكومية وطرق الإدارة . والخبراء الذين ينظمون مالية الدولة المتخلفة ويضعون النظم اللازمة فى مسائل الضرائب والرسوم الجمركية والنقد والميزان التجارى والتجارة الداخلية والخارجية ، وخبراء الإحصاء والخبراء الجغرافيون لوضع الخرائط ومسح المناطق ودراسة الجو . وخبراء الخدمات الإجتماعية لمواجهة مشاكل هجرة العمال ونشوء العائلات .

٣ — تنفيذ البرنامج

« المعاونة » التى تقدمها النقطة الرابعة تتكون من شقين منفصلين ، وإن كانا متكاملين إلى حد بعيد . الشق الأول هو المساعدة الفنية ، والثانى هو المساعدة المالية .

المعاونة الفنية : تهدف إلى تزويد البلاد المتخلفة بالخبرة والمعرفة التى تنقصها . فالملحوظ أن البلاد المتخلفة بوجه عام تفتقر إلى الخبراء

والإخصائيين فى شتى مناحى أشاطها . تنقصها الخبرة فى تنظيم إدارتها الحكومية . وتنقصها الخبرة فى وسائل مكافحة الأمراض المتوطنة والأوبئة التى تضعف إنتاجيتها . وهذا النوع من المعونة ينظمه البرنامج عن طريق إنفاذ الخبراء والبعوث الفنية فى شتى أبواب النشاط التى تحتاجها البلدان المتخلفة . ومهمتها أولا ، إستقصاء ، أحوال البلد المتخلف ودراسة إمكانياته ثم وضع الخطط لاستغلال موارد الثروة فيه وتوفير البيئة اللازمة لهذا الإستغلال . وقد تقوم أمريكا فى باب المعونة الفنية بإقامة مؤسسات نموذجية علمية أو فنية لتكون قدوة تحتذى فيما تأتيه الدولة المتخلفة بعد ذلك من أمر .

وقد قدمنا أن هذا الجانب من المعاونة منفصل تماما عن الجانب المالى . وأن الدولة التى تقبل المساعدة الفنية ليست ملزمة بقبول المساعدة المالية فيما بعد . ومع ذلك فان تفاصيل البرنامج لا تدع مجالا للشك فى أن هذه المعونة الفنية ما وضعت إلا لتمهد للمعونة المالية سبلها وتوطىء لها أقرب الطرق وأضمنها للاستثمار المجزى . فأصحاب رؤوس الأموال الأمريكية لن يقبلوا على تصدير أموالهم الإقبال المطلوب إذا كان مستقبل الإستثمار غامضا تحوطه الريب . وبدلا من أن يتسرع رأس المال الأمريكى فى الهجرة إلى البلاد المتخلفة ثم يصطدم بصعوبات الإستثمار العديدة - من عدم كفاية المواصلات وضعف مستوى العمال فى الإنتاج . ومن إحتمالات الخسارة التى لم تكن متوقعة . أو مصاريف التنقيب والتجارب التى قد لا تسفر عن

جدوى - أرادت الحكومة الأمريكية أن تضمن إقبال رأس المال على الهجرة ، وأن تجنبه هذا المخاطر إذا هاجر فعلا . فبدأت ببرنامج للمعونة الفنية . أخذت على عاتقها تمويله وتنفيذه . وزعمت أنه غير مرتبط بالمعونة المالية حتى لا يطول تردد البلاد المتخلفة فى قبوله . وحتى يبدأ عمله وتكون لدى أمريكا فسحة من الوقت تتفق فيها على طريقة التصدير ، وتتوصل فى خلالها إلى « إقناع » البلاد المترددة بقبول رأس المال المتدفق .

أما هذه المساعدة المالية فيأتى دورها بعد ذلك . وهى عبارة عن تصدير كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية الى البلاد المتخلفة . وقد حدا بها الى تقديم هذه المساعدة - كما تقول - أن البلاد المتخلفة لا مخرج لها من الحلقة المفرغة التى تدور فيها من ضعف الانتاج الذى يؤدى الى قلة الاستثمار . وقلة الاستثمار التى لا تؤدى إلا الى ضعف الانتاج وقلة المشروعات الجديدة . . لا مخرج لها من هذه الحلقة المفرغة إلا بنقل رؤوس الأموال الأجنبية اليها ، كما ينقل الدم الى المريض .

٤ — تمويل البرنامج

كان واضحا أن تمويل البرنامج فيما يتعلق بالمعونة الفنية ، يقع على عاتق الحكومة الأمريكية . وقد استصدرت من الكونجرس فى يونيو ١٩٥٠ قانونا من مقتضاه رصد ٣٥ مليون دولار لتمويل هذه

المعونة فى سنتها الأولى التى تنتهى فى يونيو ١٩٥١ .

ولا تنفرد الولايات المتحدة بالانفاق على هذه المعونة ، فهى إذا كانت ستدفع ثمن المواد اللازمة لهذه الدراسات من آلات ومحطات تجارب وعقاقير طبية كما تدفع للخبراء مرتباتهم ونفقات سفرهم ، فعلى الدولة المستفيدة أن تدفع نفقات الانتقال الداخلى للخبراء وتوفر هم المكاتب والسكرتارية وتقوم ببناء المنشآت الدائمة التى سيقومون بالعمل فيها كمعاهد التعليم المقترحة .

أما تمويل الجانب الثانى - والأهم - من البرنامج . فقد كان موضع جدل عنيف بين دعاته . فوزارة الخارجية الأمريكية كانت تقيم حسابها على أساس أن الحكومة هى التى ستقدم المعونة المالية . غير أن وزارة الخزانة اعترضت على هذه الخطة بشدة ، مطالبة بترك الأمر لرؤوس الأموال الخاصة ، وان يقتصر دور الحكومة الأمريكيه على التمهيد ، والتسهيل ، وتقديم بعض الضمانات الكافيه لإغراء رؤوس الأموال على التصدير . وبين الرأيين انقسم الكتاب الأمريكيون ورجال الأعمال فيهم .

ومن رأى وزارة الخارجية ، كان موريس روزنتال (١)، الذى قدم بيانات احصائية عن مدى حاجة البلدان المتخلفة إلى الاصلاح ونسبة احتياجها فى كل باب . فذكر أن مصر ١٢ ٪ من حاجتها

---

(١) رئيس اتحاد المستوردين الأمريكيين ومن أبرز المؤلفين فى أبواب الاستيراد والتصدير والتجارة الدوليه

فى باب القوى الكهربائية والمائيه . و ٢٢ ٪ فى باب النقل والمواصلات و٤٢ ٪ فى أبواب الصحه والخدمات العامه . وشمال أفريقيا ١٢ / قوى مائية وكهربية و١٧ ٪ نقل ومواصلات و١٦ ٪ زراعة و ٢٤ / ٪ إصلاحات إجتماعية وصحية . والهند تحتاج ٢٠ ٪ قوى مائية وكهربائية بما فيها الرى و ٣٤ / ٪ نقل و ١٠ ٪ زراعة

وخلص موريس روزنتال من هذه الأرقام إلى أن البلاد المتخلفة تحتاج فى الدرجة الأولى إلى مشروعات الصحة والتعليم وطرق المواصلات ووسائل النقل وزيادة الإنتاج ونشر القوى المائية والكهربائية . وهذا النوع من المشروعات ليس إمما تقدم عليه رؤوس الأموال الخاصة ، إذأنها ستتجه رأسا إلى المشروعات المربحة من وجهه نظرها الخاصة ، تاركة هذه المشروعات التى تهم الشعوب المتخلفة قبل كل شيء . والتى يفترض أن تكون هدف برنامج المعونة الأول .

وهو إذ يوجه هذا الهجوم إلى رؤوس الأموال الخاصة ، داعيا إلى قيام الحكومة الأمريكية بالتمويل ، يعلم أن قومه يكرهون كل دعوة إلى تدخل الحكومه فى القيام بمشروعات . ولكنه يذكرهم بأن الدولة قد قامت - فى الولايات المتحدة نفسها - بالكثير . قامت بمد الطرق وإقامة الجسور والكبارى وضبط الفيضانات وعمل الخزانات والمدارس والمستشفيات . وهى مرافق لا يتصور أن تنهض بها رؤوس الأموال الخاصة .

ويعارض هذا الرأى فريق آخر . يتمسك بأن يترك الأمر كله

لرأس المـال الخاص . فالرأسمالى الأمريكى لا يأمن على إقراض نقوده . بل هو يريد أن يباشر إستثمارها بنفسة على الوجه الذى يريد . فيضمن ربحه ومستقبل مشروعه . كذلك فان دافعى الضرائب يخشون من مغبة نهوض الدوله بهذا العبء الخطير . فان كل خطر يهدد البرنامج ينـذر برفع الضرائب الفادحة أو إختلال الميزانية إختلالا خطيرا .

غير أن أهل الوسط فيما يظهر يكسبون المعركة . ومن هذا الفريق « جيمس واربرج » الذى يشارك فى نقد القائلين بترك الميدان لرأس المال الخاص . قائلا أن هذا الرأى ليس فى مصلحة رؤوس الأموال ذاتها ، التى لا يمكن أن تحصل على أكبر الأرباح إلا فى « الجو » الملائم للاستثمار . وهذا الجو يحتاج إلى مشروعات سـابقة ، على الحـكومة الأمريكية أن تنهض بها . لأن رؤوس الأموال الخاصة لن تفكر فى تنفيذها ولن يغريها بها ماقد تقدمه الحـكومة من ضمانات فالمشروع - فى رأيه - كالمرأة .. إما جذابة أو غير جذابة ! ولا دخل لضمانات الحـكومة فى جاذبيتها ! .

على أية حال . فان رأس المال الخاص سيلعب بغير شك الدور الأول فى الإستثمار . وسيكون إستثماره مباشرا . أى أن الرأسماليين الأمريكيين سيباشرون إستثمار رؤوس أموالهم فى البلاد المتخلفة كما يباشرونه فى أمريكا .

ولم يذكر دعاة البرنامج رؤوس الأموال الخاصـة فى البلدان

المتخلفة بدور كبير . فهم يقيمون حسابهم على أساس أن رأس المال المحلى ضعيف ، والإدخارات تافهة ، وإن كان لامانع من إشتراكها مع رؤوس الأموال الأمريكية ، من ناحية المبدأ !

هذا وقد قدر موريس روزنتال الأموال التى يجب تصديرها من الولايات المتحدة بمبلغ ٢ بليون دولار سنويا لمدة الخمس سنوات الأولى من البرنامج ، كحد أدنى .

عقبات فى الطريق

لم يغفل دعاة البرنامج عما تعترضه من عقبات . خصوصا الجزء الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى البلاد المتخلفة .

وأول مايرد على الخاطر .. الحالة الدولية القلقة التى لا تغرى بتصدير رأس المال إلى الخارج لما تبعثه من الخوف فى نفوس الممولين

رؤوس الأموال الأمريكية الموظفة فى الخارج ببلايين الدولارات

المكان	١٩١٩	١٩٢٩	١٩٤٠	١٩٤٨
كندا	٠ر٨	٢	٢ر١	٣ر٣
أمريكا الجنوبية	٢	٣ر٦	٢ر٦	٤ر١
أوروبا	٠ر٧	١ر٤	١ر٩	٢ر٣
مناطق أخرى	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٧	١ر٦
المجموع	٣ر٩	٧ر٧	٧ر٣	١١ر٣

من إحتمال قيام الحرب . وهناك أيضا سوء ظروف الإستغلال فى البلاد المتخلفة .. لعدم توفر طرق المواصلات اللازمة فيها والأيدى العاملة وغير ذلك . وهناك الحركات الوطنية واليسارية التى تكره التدخل الأجنبى بوجه عام . والتى ينتظر منها أن تبدى مقاومة عنيفة لتطبيق البرنامج . فاذا طبق فانها تظل خطرا جارفا يتهدده . وهناك كذلك الجهل المتبادل بين الطرفين (١) ، بين أمريكا من ناحية والبلاد المتخلفة من ناحية أخرى ، مما يدعوهما إلى التفكير ألف مرة قبل الأقدام على خطوة تفاهم واحدة .

---

(١) فى بحث طريف للاستاذ كارلتون كون أستاذ الأنثروبولوجى بجامعة هارفرد . يقول ان معلومات شعوب الشرق الأوسط عن أمريكا تافهة : فالعامة لا يعرفون عن الأمريكان إلا أنهم هؤلاء الجنود الأصحاء الذين جاءوا فى وقت الحرب وكانوا ينفقون بسخاء ، ويسكرون ويعربدون ، ويوزعون السجاير والشيكولاته . ثم الرجل العادى الذى يقرأ الجرائد ويسمع الراديو ويهتم بالسياسة . وهذا يكره أمريكا كراهة شديدة . ويذكر لها إضطهادها الزنوج ومحاباتها لاسرائيل . وهناك أخيرا تلك الطبقة القليلة من الذين تعلموا فى أوروبا وأمريكا ويقول أن هؤلاء هم « أصدقاء أمريكا الحقيقيين الذين يمكننا الاعتماد عليهم » وهم الذين يشرحون لمواطنيهم نوع الحياة فى أمريكا . وإن كانت تصرفات أمريكا السياسية كثيرا ماتحرجهم أمام مواطنيهم ومن ناحية أخرى فإن معظم معلومات الشعب

ولكن هذه العقبات العامة ليست كل شيء ، فهناك :

القيود التى تفرضها الدولة المتخلفة :

فالدول المتخلفة تفرض قيودا كثيرة على الإستثمار الفردى . بعض هذه القيود خاص بالمشروعات الأجنبية وبعضها يشمل الأجنبية والوطنية على السواء ، وفى مقدمتها :

١ — التأميم : فقد أصبح الإتجاه نحو تأميم المرافق العامة والصناعات الكبرى واضحا جارفا ، نتيجة للانتصارات التى تسجلها المبادىء الإشتراكية كل يوم ، لما يتوافر لدى الشعوب من الأدلة على فشل النظام الرأسمالى . ودعاة النقطة الرابعة يرون فى هـــذا الإتجاه خطرا كبيرا . إذ يغدو ما تقيمه رؤوس الأموال الأمريكية فى دولة ماعرضة للاستيلاء عليه وتأميمه فى أى وقت . ومن رأيهم أن التعويض لن يكون مجزيا الرأسماليين الأمريكيين بأى حال . لذلك فانهم يشترطون أن تتعهد الدول المستفيدة بأن لا تقدم على

ـ الأمريكى عن الشرق الأوسط مستمدة من بعض الأفلام السينمائية مثل « لص بغداد » و « صقر الصحراء ! » ويؤيد هذه المعلومات ما تنشره الصحف الأمريكية من كاريكاتير للأمراء السعوديين الذين يزورون أمريكا !

وهو يعلل جهل الأمريكان المدهوش باستكفاءهم الذاتى وبعزلتهم النسبية عن العالم الخارجى ! .

التأميم . بل أن بعض المتطرفين يشترطون تعديل دساتير الدول المتخلفة بحيث ينص فيها صراحة على تحريم تملك الدولة للمرافق العامة أو الصناعات الكبرى .

٢ ـ حماية الصناعات المحلية : يرى الرأسماليون الأمريكيون أنه لا مفر من إلغاء كافة القيود التي تفرضها الدول أحيانا بحجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية . ويصرون على أن يترك الميدان حرا للمنافسة .. ليأكل القوى الضعيف .. ولو كان هذا الضعيف من لحم الوطن ، ودمه !

٤ ـ اشتراك رأس المال الوطني : كذلك فان بعض الدول تشترط لقيام رأس المال الأجنبي بمشروع ما ، أن يكون ٥١ / على الأقل من رأسمال المشروع مملوكا للوطنيين . وهم لا يقرون هذا الوضع مطلقا . ولا يقنعهم ما تعرضه بعض الدول من إستثناء الشركات الأجنبية من هذا الشرط في بعض الحالات ، كما إذا تعذر جمع هذه النسبة من الإكتتاب المحلي . بل يطلبون إلغاء هذه الشروط دفعة واحدة ، حتى تتمتع رؤوس الأموال المصدرة بكامل حريتها في العمل .

ومن هذا النوع ، الشروط الأخرى كاشتراط نسبة معينة من الوطنيين في عمال الشركة وموظفيها أو إجبار الشركات على إستخدام لغة معينة في أعمالها ! (كقانون إستعمال اللغة العربية في مصر) .

٤ ـ الضرائب : فالدول عامة تفرض ضرائب كثيرة ، بل

ومزدوجة أحيانا ، على رؤوس الأموال . ومنها من تحدد حدا أقصى للربح . أو تشارك صاحب رأس المال فى ربحه الزائد عن حد معين .. إلى آخره .. وكل هذا يجب إلغاؤه !

والكتاب الأمريكيون يرجعون هذه العقبات كلها إلى سبب واحـــد هو : سوء سمعة الرأسمالية ! فهم يقولون أن الرأسمالية فى أوروبا وغيرها قد أساءت التصرف ! فاحتكرت الأسواق ، وبخست الأجور ، واستبدت بالعمال ونشرت جوا فاسدا بما تستعمل من وسائل الرشوة وإستغلال النفوذ والتدخل فى السياسة والضغط على الحكومات . مما جعل الناس يكرهون النظام كله . وهم يؤكدون أن الرأسمالية الأمريكية بالذات من نوع آخر : فهى أرق قلبا ، وأخف دما ، وأكثر رفقا بالعباد !! (١)

ويضيف « ويلارد ثورب » إلى هذه الصعاب المتوقعة . حالة التضخم التى يخشى من تفاقمها فى البلاد المتخلفة . حين تقوم رؤوس الأموال الأمريكية بالصرف الكثير دفعة واحدة فى السوق المحلية لهذه البلاد . والتضخم ظاهرة بعيدة عن الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى ، الذى لا بد منه لازدهار مؤسسات النقطة الرابعة . ولكنه لم يجد لذلك حلا إلا أن يهجم على الشعوب المتخلفة فيقول

---

١) نشرت مجلة « نيوزويك » الأمريكية فى عددها الصادر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠ ، تعليقا على معركة الانتخابات فى نيويورك . —

إن كل زيادة فى اموال أهليها ينفقونها فى شيئين : تكرار الزواج أو شراء الأسلحة . وتلك سلعتان لاضرر من إرتفاع أسعارهما !

وسائل التغلب على هذه الصعاب

والحكومة الأمريكية تريد أن تمهد لبرنامجها بالتغلب على الصعاب التى أسلفناها . وهى تنوى إنتهاج خطة يعبر عنها المسئولون فيها ، ويتناقش حولها الكتاب هناك ، ويمكننا إجمالها فى الآتى :

أولا : إنتهاج سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة . تقوم على أسس من مشروعات إقتصادية مشابهة كمشروعات مارشال والإغاثة والتعمير وغيرها . وذلك لإقناع شعوب العالم بنواياها الطيبة ولخلق توازن تجارى نشيط فى الوقت نفسه .

وغريب حقا أن تحاول الحكومة الأمريكية إقناع الشعوب بنواياها الطيبة من وراء برنامج النقطة الرابعة ، ببرامج مشابهة . وقد كان أجدى عليها فى هذا « الإقناع » أن تسير سيرة أخرى فى قضايا الشعوب المستعمرة والمحتلة . تقوم على تحريرها من نفوذ

— قالت فيه أن « وال ستريت » أرغم « ديوى » الجمهورى على أن يرشح نفسه لمنصب حاكم نيويورك مرة ثالثة . وجعل «هانلى» يتنازل عن ترشيح نفسه نظير تصفية ديونه كلها وتعيينه فى وظيفة كبيرة . وقد إعترف هانلى بذلك فى خطاب نشره الديمقراطيون فى الصحف !

الإمبراطوريات الإستعمارية ، بادئة بنفسها .. ثم بمن تعول !!

ثانيا : عقد معاهدات ثنائية مع كل دوله تنتفع بالبرنامج . حتى تضمن هذه المعاهدات حماية رؤوس الأموال المصدرة ضد شتى أنواع التقلبات ، وتهيء لها جوا كافيا من حرية الإستثمار . ولتحدد سلطة الدولة المستفيدة فى فرض الضرائب عليها حتى لا تعمد ذات يوم إلى إرهاقها . على أن تكون هذه المعاهدات طويلة الأمد ، تأمينا ضد تقلب الظروف .

والإخلال بهذه المعاهدة طبعا .. يعطيها حق التدخل ! .

ثالثا : بتغيير بعض النظم الضرائبية فى الولايات المتحدة نفسها. وهذا البند لا يعنينا كثيرا . ولكنه يقوم بوجه عام على تخفيض فئات الضريبة على أرباح رؤوس الأموال المستثمرة فى الخارج . ولن تخسر الخزانة الأمريكية من ذلك . . فلقاء تخفيض الفئة ، سيرتفع المحصول بازدياد المؤسسات والأرباح .

رابعا : بقيام الحكومة الأمريكية ببرنامج المعونة الفنى الذى أسلفنا الإشارة إليه .

خامسا : أن تلتزم الحكومة الأمريكية بتأمين رؤوس الأموال المصدرة ضد أخطار معينة ، غير الأخطار العادية التى تتعرض لها كل مؤسسة صناعية. وأبرزها خطران : الأول عدم إمكان تحويل أرباح المؤسسات من العملات المحلية إلى الدولار . والثانى خطر التأميم بالمصادرة أو بنزع الملكية.

فبالنسبة للخطر الأول . قد يحدث أن تجنى المؤسسة ارباحها من السوق المحلية - فى مصر مثلا - جنيهات مصرية . ولكن القيود المفروضة على العملة لا تسمح بتحويل هـــذه الجنيهات كلها إلى دولارات أمريكية ، تعود إلى أصحاب المؤسسة فى الولايات المتحدة.

وبالنسبة للخطر الثانى ، فإن كل هذه المعاهدات والاحتياطات قد لاتجدى إزاء ثورة جارفه ، أو انقلاب خطير يصادر رأس المال الممثل فى مؤسسة دفعة واحدة . أو ينزع ملكيتها لقاء تعويض غير عادل فى نظر أصحاب رأس المال . أو أن تدفع لهم الدولة المستفيدة هذا التعويض بعملتها المحلية ، أى بغير الدولار ، مما لا يمكن تحويله كله .

ازاء ذلك تقدمت الحكومه الأمريكية الى الكونجرس لتعديل قانون بنك الاستيراد والتصدير الصادر سنة ١٩٤٥ تعديلا من مقتضاه أن يضمن البنك تحويل الأرباح الى الدولار . وذلك بعد أن « تستنفد الحكومة الأمريكية وسائلها » فى اجراء هذا التحويل بغير لجوء إلى البنك . وأن يضمن البنك أيضا تعويض أصحاب رأس المال فى حالات المصادرة ونزع الملكية .

وحين نقول « بنك الاستيراد والتصدير » فكأننا نقول الحكومة الأمريكية ، بل الدولة الأمريكية كلها . وسوف نرى أن هذه التعديلات التى تقررت : علامات خطر !

البرنامج على حقيقته

تصدير رؤوس الأموال الأمريكية

تلك إذا هي «النقطة الرابعة» عرضناها فيما سبق، في الثوب الذي أراد لها الرئيس ترومان والحكومة الأمريكية أن تبدو به. ولم نبخل على وجهة النظر الأمريكية بما يوضحها ويجلوها، بما سلطه عليها الكتاب والمفكرون الأمريكيون من أضواء من الزوايا التي طابت لهم.

غير أننا إذ ننعم النظر في حقيقة هذا البرنامج، وننحي جانبا هذا «الديكور» الذي أحيط به.. نجده لايعدو أن يكون خطة شاملة لتصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج. وهو بهذا الوصف مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالي العتيق. وليس أدل على هذا القصد من قول الرئيس ترومان في تقريره السنوي للكونجرس عن الحالة الاقتصادية أن البرنامج «يزود بالمعونة الفنيه الشعوب التي تحتاج إلى رؤوس أموالنا لزيادة نشاطها الاقتصادي وبذلك ننمي استثماراتنا في الخارج». وهكذا لخص البرنامج بمقدماته الأولى ونتائجه الأخيرة في ايجاز يحسد عليه: معونة فنية، تمهد لرؤوس

الأموال الأمريكية ، وبذلك تزيد استثمارات هذه الأموال فى الخارج !

وقد كتب «اوين لاتيمور» الخبير السياسى الأمريكى المعروف ومدير معهد العلاقات الدوليه بجامعة جون هوبكنز (١) يقول «ان النقطة الرابعة باب جديد فى تطور الرأسمالية الحديثة ، سياسى فى أهدافه وإن كان إقتصاديا فى وسائله» والجديد فى نظره أن رأس المال يصدر هذه المرة إلى البلاد المتخلفة مصحوبا بحماية الحكومة ، وضماناتها ، وبمعاهدات ثنائية وتنظيمات فنية سابقة ، لاوحيدا معتمدا على المنافسة الفردية فحسب ، كما كان فى الماضى . وهو يعلل هذا التطور «الجديد» بأن رأس المال المصدر أصبح عرضة لأخطار جديدة لم تكن موجودة من قبل . أبرزها التأميم ، والاتجاهات اليسارية بوجه عام . ثم يخلص «أوين لاتيمور» إلى القول بأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو الجديد لم يعد أمرا يهم صاحب المال فحسب ، بل والأمريكى العادى أيضا . لأنه يدفع الضرائب ، ولأن الميزانية العامة التى يمولها ستتأثر حتما بكل مايصيب رؤوس الأموال المصدرة من أخطار ، نظرا لالتزامات الحكومة قبلها .

والحق أن كلام «أوين لاتيمور» إن كان كشف عن أشياء

---

(١) The Annals of the American academy of Political and Social science (july 1950)

هامة ، إلا أنه قد أبعد فى مجانية الصواب . فتصدير رأس المال على هذا النحو ليس جديدا تماما . فقد كان المال يهاجر من انجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها إلى المستعمرات ، ثم سرعان ماتلحق به حماية الدولة ، توطد أقدامه وتثبت مصالحه . أو كما كانوا يقولون فى انجلترا منذ قرن ونصف « العلم يذهب وراء التجارة ، ثم تذهب تجارة أخرى وراء العلم ! » (١) والعلم هنا هو الدولة بحمايتها الأدبية والمادية والعسكرية . وبهذه الطريقة ذهبت شركة الهند الانجليزية وشركات المطاط الهولندية إلى اندونيسيا . وذهبت رؤوس الأموال الانجليزية إلى إيران والعراق . والأوروبية إلى مصر . وفى أعقابها جميعا ذهب الاحتلال : المظهر السافر للاستعمار .

أما « الجديد » حقا ، فهو أن ينظم تصدير رؤوس الأموال « مقدما » على هذا النحو ، وأن تهيأ له الحماية بمعاهدات وإتفاقات واستقصاءات تحمل الدولة مسئوليتها قبل أن يخطو رأس المال ذاته خطوة واحده ، كما تفعل النقطة الرابعة . وماجاء هذا التطور إلا نتيجة للخبرة التى إستفادها النظام الرأسمالى من تجاربه السابقة . فبدلا من أن يهاجر رأس المال بغير منهج مرسوم ، ثم يضطر للاستعانة بالقوة العسكرية ، فإنه فى هذه المرة يرتب البيت مقدما ، ويقيد البلد المتخلف بقيود وشروط وقوالب إجتماعية وإقتصادية

---

(١) The flag followed the trade, and then more trade followed the flag

معينة ، طبقا لخطة موضوعة . فلعله بعد ذلك ان يستغنى عن القوة العسكرية ، التى لا تعدو أن تكون مظهرا للاستعمار لا جوهره . وهو مظهر باهظ الثمن . قد يحسن الاستغناء عنه !

وقبل أن نمضى فى هذه الإستطرادات ، علينا أن نسأل أولا : لماذا تصدر الولايات المتحدة رؤوس أموالها ؟ ولماذا سلكت كل الدول الرأسمالية هذا الطريق من قبل ؟ وماهو أثر تصدير رأس المال على الدولة المصدرة والمصدر اليها على السواء ؟

جبرية اقتصادية

كل حرب تقترن بالنصر والهزيمة . كذلك الحال فى المنافسة . ففى ميدان الصناعة والتجارة يتنافس الذين ينتجون سلعة واحدة على كسب المعركة .. بفتح أسواق جديدة أو بإجلاء المنتجين الآخرين عن السوق الموجود . وإنتصار أحد المنتجين هزيمة لغيره . فإذا تصورنا العجلة تدور إلى غايتها فمعنى ذلك تصفية المتنافسين ، وتركز الإنتاج فى أيدى عدد قليل من المنتجين يحتكرون السوق . وكلما زادت قوة إحدى المؤسسات أصبحت أقدر على صراع الأقل قوة . إذ أن سعة نشاطها يجعلها أقدر على خفض تكاليف الإنتاج ، وتجويد السلعة ، والإعلان ، والبيع بثمن أرخص ، مما يضطر الأقل قوة إلى الأفلاس ، وهكذا تنتهى المنافسة الحرة إلى إنعدام المنافسة الحرة !

وإذ تتجمع الأرباح فى أيد قليلة ، ويتبقى لديها فائض كبير من

الأموال كل عام ، فسرعان ما تتحول هذه الأموال الفائضة إلى رؤوس أموال منتجة ، باستثمارها فى مشروعات جديدة . ولكن السوق المحلية تتشبع شيئا فشيئا بالمشروعات . وتغدو المشروعات الجديدة أكثر نفقة أو أقل ربحا . وتنقص الخامات الموجودة والمستنفدة عن مستوى الإنتاج المتزايد . وتبحث رؤوس الأموال المتراكمة تراكما رأسيا عن ميدان أكثر ربحا وأقل نفقة ، فتهاجر إلى الخارج ، إلى البلاد المتخلفة . ففى الخارج تجد الخامات الوفيرة ، لا صاحب لها تقريبا . وتجد العمال يعملون بأجور بخسة ، وبلا ضمانات ، وتجد الحكومات لا تفرض الضرائب الكافية على الإنتاج والاستهلاك والتصدير .

إكتملت هذه السلسلة فى الدول الرأسمالية الكبرى جميعا .. حتى أصبحت دولا إستعمارية . وفى أمريكا أيضا إكتملت السلسلة على نحو لا سابق له فى السرعة والضخامة .

أثر ذلك فى الدول المصدرة

المفروض أن تصدير رأس المال من إحدى الدول هو إقتطاع لجزء من طاقتها الانتاجية ، وتعطيل لتقدمها الداخلى . اذ لو أن هذه الأموال بقيت لاستثمرت فى إنتاج جديد .

وتصدير رأس المال لا يعنى عدم وجود أبواب لاستثماره فى موطنه الأصلى : إنما يعنى فى المقام الأول أن إستثماره فى الخارج

سيدر على أصحابه الرأسماليين ربحا أكبر .. فحتى خمسين سنة ماضية كانت انجلترا أولى الدول التى تصدر رؤوس الأموال . كانت تقوم فى هذا العالم بدور « المصرفى » و « رجل البوليس » .. رجل البوليس الذى يحافظ على أموال الصيرفى . كانت رؤوس أموالها تغمر إفريقيا والشرق الأوسط والهند والشرق الأقصى وكندا واستراليا وغيرها، كانت إمبراطورية « لاتغيب عنها الشمس » . كانت أغنى دولة فى العالم . ومع ذلك فقد كانت الجزر البريطانية نفسها غاصة بالمتعطلين ! وكان عمالها والأغلبية الساحقة من سكانها يعيشون فى أتعس الظروف وكان أطفالها يضطرون إلى العمل المبكر ، العمل الذى يحطم صحتهم ويهد كيانهم ، لأن مايحصل عليه آباؤهم لا يقيم الأود .

وليس أدل على الأحوال السيئة التى كان يعيش فيها الانجليز ، أصحاب الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس ، من ذلك التقرير الذى أخرجه السير جون أور عن « الطعام والصحة والدخل » فى سنة ١٩٣٧ ، فهو يقرر أن ١٢ ١/٢ مليون إنجليزى مرضى بفقر الدم لقلة الطعام و ١٣ ١/٢ مليون يبلغ معدل دخل الواحد منهم ٦ سنت فى الأسبوع . و ٤ ١/٢ مليون يقل دخل الفرد منهم عن ٤ سنت فى الأسبوع . كما يقرر أن تجربة أجريت بتوزيع البيض على عدد من الأطفال .. فرفضوا جميعا أن يأكلوه ، أو يقربوه . لأنهم لم يروه قبل ذلك قط !

وهذا هو ما أدى اليه النظام الرأسمالى ، وتصدير رؤوس الأموال . فإن ٤ مليون فقط من ٤٧ مليون انجليزى كانوا يستفيدون من النظام

القائم والاستعمار . ويبرز « جون ستراتشى » الوزير العمالى الانجليزى الحاضر هذا الوضع بصورة قوية فيقول : « ان فقر ٤٣ مليون من الـ ٤٧ مليون جزء لايتجزأ من النظام القائم . لأن النظام الرأسمالى يقوم على استمرار تدفق الأموال كلها فى أيدى ٤ مليون فقط .. بل وازدياد تركزها فى أيد قليلة تزداد قلة . فى النظام القائم مهما أصبحت الدولة غنية فسيبقى المواطنون فقراء ، وثراء الدول الرأسمالية قام على فقر شعوبها . وان مدرسى الاقتصاد حين يقولون « ثراء الأمة » انما يقصدون ثراء الطبقة الرأسمالية فى هذه الأمه ! » (١)

فالشعب الانجليزى كان فى أشد الحاجة إذا إلى الأموال ليتوفر له الغذاء والكساء والحياة المعقولة . ولكن الرأسماليين كانوا يصدرون أموالهم الى الهند والسند والشرق الأقصى ، لأنها هناك تدر عليهم ربحا أكثر ، وليس أبلغ فى وصف هذه الحالة من قول برنارد شو (٢) : « لاشىء يبعث على الخجل فى تاريخنا أكثر من السهولة التى سمحنا بها للأموال الفائضة عن أثرياء الانجليز والتى نحن فى أشد الحاجة اليها بأن تخرج من الوطن بمعدل . ٣ مليون جنيه سنويا وتترك أبناء الوطن يقاسون البطالة ، وتضطر الكثيرين منهم إلى

---

(١) Why you should be a Socialist

(٢) The Intelligent woman's guide to Socialism ...

هجرة بلادهم . ثم تكلفهم دفع الضرائب للانفاق على جيوش برية ضخمة وبحرية هائلة ، لحماية رؤوس الأموال المهاجرة الى الخارج .. والتى نحن أشد حاجة اليها !

والولايات المتحدة الامريكية ذاتها . يتأرجح عدد المتعطلين فيها فى الوقت الحاضر بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين . ومع ذلك فان الرأسمالى الأمريكى يفضل أن يتركهم عاطلين ، ويبعث بأمواله إلى صحراء العرب ، حيث يجد عمالا سعوديين وهنودا أتفه أجرا ، وأقل مطالب . وحيث يجد بترولا غزير النبع موفور الربح .

وأسطورة الرخاء والترف الذى يعم الجميع هنـــاك خرافه لا وجود لها إلا فى نشرات الدعاية وأقوال المفتونين ، الذين تبهرهم الواجهة البراقة ، وتخفى ناطحات السحاب عن عيونهم كثيرا من الحقائق . ويكفى أن نذكر مثلا ، أن الاحصاءات الرسمية الواردة إلى وزارة التجارة والصناعة المصرية ، تقول أن ٥٤ مليون أمريكى أى نصف الشعب - يعتمدون على الزراعة . وأن ٨٠ ٪ من هؤلاء يقومون بنقل مياه الشرب من الآبار و ٨٠ ٪ يستحمون خارج بيوتهم و ٨٢ ٪ يستعملون مصابيح البترول و ٤٨ ٪ يدفئون منازلهم بالخشب و ٦٢ ٪ يقومون بغسل ملابسهم خارج بيوتهم . ومعنى ذلك أن أكثر من ٧٠ ٪ من الفلاحين الأمريكين . أى مايقرب من ٣٥ مليون ، لايجدون فى بيوتهم الماء والنور ووسائل الاستحمام . أليست هذه ميادين واسعة « للمشروعات » ؟ ومع ذلك

فأمريكا تصدر رؤوس أموالها إلى الخارج . لأن هذه هى مصلحة رأس المال .

ويعزز هذه الأرقام ، المقال الذى كتبه الكاتب الانجليزى « فرانك بسويك » فى مجلة « الأمم المتحدة » عن الجمعيات التعاونية فى أمريكا . فقد قال ماخلاصته أن ثمة نواح كثيرة اضطر فيها الأمريكيون إلى تكوين الجمعيات التعاونية ليسدوا النقص الذى يتركه تحكم الشركات فى حياتهم . فشركات الكهرباء كانت ترفض أن تمد الاضاءة إلى أماكن كثيرة جدا من الريف ، لأنها بعيدة ، وعمليات الاضاءة فيها لاتدر إلا ربحا بسيطا . والحكومة هناك لاتقوم بمثل هذه المشروعات مما اضطر الأهالى إلى تكوين جمعيات تعاونية تسد هذا النقص . وذكر أيضا أن إنتشار هذه الجمعيات يلقى معارضة عنيفة جدا من الشركات ، التى تغاضت عنها أول الأمر ، هازة كتفيها قائلة أن « الهواة » لن يفلحوا . فلما بدأ نجاحهم يظهر قاومتهم الشركات مقاومة عنيفة جدا ، لم يقلل من حدتها إلا تدخل الحكومة

ولكى نقرب إلى القارىء كيف تصدر رؤوس الأموال لمصلحة الرأسماليين ، وضد مصلحة الشعب كمجموع ، نضرب لهم مثلا صغيرا يحسه المصريون فى هذه الأيام بصورة قوية : العمارات الشاهقة التى ترتفع فى قلب القاهرة طاعنة فى كبد السماء ، والتى تبنيها القلة من السعوديين الذين يفيدون من شركات البترول الأمريكية . والتى تصل تكاليف العمارة الواحدة إلى نصف مليون جنيه . ليس معنى هذه

الظاهرة أن شعب الجزيرة العربية قد أتخمه الثراء ففاض على جيرانه .
بل معناه أن العمارة التى يبنيها الثرى السعودى فى القاهرة تدر عليه ربما أكثر مما تدره لو أنه بناها فى بطحاء مكة مثلا !

تلك هى عملية تصدير رأس المال من ناحية الدولة المصدرة له . فماذا تفعل هـذه الأموال بالبلاد المتخلفة التى تهاجر اليها ؟ وماذا تخلف فيها من آثار ؟

تجارب الاستعمار السافر

نرجع قليلا إلى الوراء . ونتأمل تجارب رأس المال الانجليزى الذى هاجر إلى الهنـــد . ورؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والهولندية التى سافرت إلى الهند الصينية والكونغو واندونيسيا وغيرها . بل ورأس المال الأمريكى ذاته . وماذا فعل بجمهوريات أمريكا اللاتينية .

الهند

أن مايحدث فى أمريكا اليوم من تراكم رؤوس الأموال تراكما رأسيا وسيطرة الرأسماليين على مجرى الأمور قد حدث فى إنجلترا منذ قرن ونصـف تقريبا ، إذ تراكمت فيها الأموال نتيجة للثورة الآلية . وتلفت الرأسماليون يبحثون عن مناطق جديدة ينهضون فيها بمشروعات جديدة تدر عليهم الربح . متغاضين عن كل مايحيط بهم فى وطنهم ذاته من مظاهر البؤس والعوز والحرمان .

وكانت شركة الهند الشهيرة قد حصلت على امتياز استغلال ذلك القطر المتسع . وبدأ الأمر باستخدام الهند كسوق لتصريف المنتجات الانجليزية . مما زاد عدد المصانع فى انجلترا وخفض تكاليف انتاجها وضاعف أرباحها . ثم بدأت رؤوس الاموال الانجليزية تهاجر لتوظف هناك فى الصناعات الاستخراجية ، ولكى تحتكر انتاج المواد الرئيسية التى تقوم عليها الصناعات الانجليزية فاحتكرت القطن والحرير والجوت والشاى وغيرها .

وقبل أن نمضى فى بيان مراحل الاستعمار الانجليزى للهند يجب أن نقضى على وهم شائع هو : أن تصدير رأس المال يؤدى الى ازدهار الصناعة فى البلاد المتخلفه ! فالحقيقة أن الصناعات التى تزدهر صناعات معينة ، وهى تزدهر لحساب الرأسماليين ، دون أن يعود على الشعب صاحب البلد شيء منها .

فحين فتحت شركة الهند أبواب تلك القارة لاغراقها بالبضائع الانجليزية . كانت تزدهر فى الهند صناعات وطنية هامه . أبرزها نسج القطن والجوت والحرير . وكان إلى جانب المصانع الهندية الكبيرة - نسبيا - عدد هائل من الأنوال اليدوية يعمل فيها و يربح منها ملايين من الهنود . بل ان الهند بدأت تصدر إلى الخارج فى لحظة معينه كميات كبيرة من النسيج . وكان هذا التطور ضد مصلحة رأس المال الانجليزى على خط مستقيم . فسارعت الحكومة الانجليزية وفرضت على المنسوجات الهندية ضريبه وصلت الى ٨٠ ٪ وفى الوقت نفسه

اطلاقت تصدير الأقمشة الانجليزية الى الهند ، وقد افلحت فى تخفيض أثمانها بفضل استعمال الآلات . فكانت النتيجه ان تضاعفت كمية البضائع المصدرة الى الهند خمسين مرة فى خلال عشرين سنة (من ١٨١٤ الى ١٨٣٥) [١] ولحق الخراب بالصناعه الهندية ، فأغلقت المصانع وخلت المدن الصناعيه الكبيرة فباتت قاعا صفصفا . ويصف السير تريفليان واحدة من هذه المدن ، مدينة « دكا » التى هبط عدد سكانها خلال هذه الفترة فقط من ١٥٠ ألفا الى ٨٠ ألفا بقوله « .. أخذت الملاريا تزحف على المدينة بسرعة . وقبل ذلك كان الخراب قد شمل ارجاءها . فقد وجد الفلاحون الهنود أنفسهم مضطرين الى هجرة أنوالهم اليدوية والبحث عن عمل فى زراعة الأرض . وفى الريف كانوا يتزايدون ويتزايدون . والهجرة من المدن الى الريف مستمرة . والأرض تضيق بالقادمين »

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه الصناعه الهندية تموت والهنود يتركون المدن عائدين الى الأرض . كان الانجليز يتركون الريف ويتجهون بكليتهم الى الصناعة . فهم يصدرون صناعاتهم بالأسعار التى تطيب للمحتكرين ، ويستوردون المنتجات الزراعية والمواد الخام بأسعار بخسه ، ويكسبون فى الحالين : حتى ان انجلترا خلت تقريبا من الانتاج الزراعى ، وأصبح غذاؤها يأتيها كله من الخارج ، مما

---

(١) الهند - بالمر

جعل أى حصار بحرى لها يهددها بالموت جوعا .

ولم تكن رؤوس الأموال تخرج من انجلترا ذهبا وتعود اليها أرباحها ذهبا . بل كانت تخرج آلات ومواد مصنوعة وتعود اليها خامات وطعام ، وبعد فترة من الزمن ، أصبح جانب من الأرباح التى تحققها انجلترا فى الهند لايعود اليها بل يبقى فى الهند ليتحول إلى رأسمال منتج .. ينتج ربحا جديدا !

وكان معنى ذلك أن تقوم فى الهند صناعات جديدة .. يملكها الرأسماليون الإنجليز . فلم يكن معقولا أن يترك الرأسماليون الانجليز صناعة هندية صميمة تنشأ وتنافسهم ، وهم الذين يكرهون منافسيهم فى بلدهم ذاتها . كذلك ليس معقولا أن ينشىء الانجليز فى الهند صناعات ثقيلة تهددهم بعد زمن طال أو قصر ، فاقتصروا على صناعات « مكملة » لا تساوى بذاتها شيئا . فالصناعات « الحربية » عبارة عن مؤسسات تنتج الازرار ، وأحذية الجنود والأحزمة الجلدية و « مواسير » البنادق . فإذا لم ترسل هذه المنتجات إلى انجلترا لتستعمل أو يتم تركيبها وصنعها فى مصانع أسلحة حقيقية .. فانها لاتساوى شيئا . وكان دور الهنود فى كل ذلك هو دور الأجراء والأيدى العاملة الرخيصة فحسب .

وفى سنة ١٩٣٤ بلغت الأرباح التى « تخرج » من الهند إلى انجلترا سنويا ١٥٠ مليون جنيه . وصلت قبل الحرب الأخيرة إلى مائتين ! مبلغ يبلغ خمسة أضعاف ميزانية الدولة المصرية فى ذاك

الوقت .. يدخل جيوب الرأسماليين الإنجليز . وفى الهند يجوع الهنود . وتقتلهم الملاريا والمجاعات بالملايين .

.. هكذا هاجر رأس المال الانجليزى إلى الهند وخنق الصناعة الهندية فى مهدها . وحولها إلى منبع تخرج منه المحاصيل والمواد الأولية .. ولا يقبض الهنود منه إلا أجر العمل والموت - عدا تلك الطبقة التى يصطنعها الاستعمار من الاقطاعيين وذيول الرأسماليين من أبناء الوطن المستعمر .. ليقوموا بالخيانات التى تنتظر منهم فى أوقاتها - وأغلق الهنود مصانعهم وحطموا أنوالهم وأصبحوا يلبسون جميعا أقمشة انجليزية ، وتلك هى السلسلة الجهنمية التى أراد غاندى مقاومتها وتحطيمها .. فخلع الثياب ، ودعا إلى مقاطعـــة الأقمشة الانجلازية ، وطلب من كل هندى أن يشترى مغزلا ينسج به ثيابه . وبقى حتى مات يلبس شملة من صنع يديه . أشارة إلى أن هـذا هو جوهر التحرر من الانجليز ، ورأس المال الانجليزى ، الذى ماوجد الإستعمار الا لخدمته .

ولو أن الهند تطورت تطورا طبيعيا ، بغير هذا السم الانجليزى الذى نقل إليها . وإتصلت بالحضارة السائرة إتصالا حرا تدريجيا بغير « مساعدة » رأس المال الانجليزى . لتحولت صناعة النسج فيها مع الزمن إلى صناعة قومية هائلة . ولكانت الهند اليوم من أقوى دول العالم الصناعية . وأين من ذلك الهند اليوم .. التى مازالت بعد قرون من الزمن بلد المجاعات والأوبئة ؟

ويتساءل « بالمر » (١) متحسرا : « .. وماذا يعود على انجلترا نفسها من المائة وخمسين مليونا التى تمتصها من الهند سنويا ؟ إن المبلغ لا يوزع على الشعب الانجليزى . فالعمال الانجليز لا ينالون منه شيئا . لأن عمال المناجم وسائقى القطارات وعمال السكك الحديدية لا يملكون أموالا يستثمرونها فى الهند . والجنود الإنجليز (الذين يدفعون حياتهم ثمنا لحراسة هذه المصالح) لا يأخذون شيئا من أرباح مزارع الشاى أو مخازن حكومة الهند . أن هذا المبلغ كله يذهب إلى طبقة صغيرة من الرأسماليين ، أرباب الدخول الضخمة ، فتزيد دخولهم علاوة على ما هى عليه من زيادة فاحشة . فهذه الطبقة هى التى تدير مالية الهند ، وسياسة الهند ، وهى التى يهمها أن تبقى الهند خاضعة لها ، تحت ستار دخولها فى الممتلكات البريطانية ! »

ويعبر « نهرو » (٢) عن هذه الحقيقة السوداء بصورة أعمق فيقول : « .. إننا نقول الإستغلال الانجليزى . إستغلال من ؟ ليس الإنجليز جميعا ، لأن ملايين من الإنجليز أنفسهم يعيشون مضطهدين تعساء . وفى الوقت نفسه نرى طبقات من الهنود تستفيد من الإستعمار الانجليزى للهند . فكيف نحدد إذا المستغلين لنا ؟ انها ليست مسألة أفراد .. أنها مسألة نظام بأكمله : إننا نعيش تحت

---

(١) المرجع السابق

(٢) Nehro "Glimpses of World history,,

وهأة أداة هائلة تضطهد ملايين الهنود ، هى الرأسمالية والامبريالية هذه الإداة هى التى تمتص ملايين الهند وترسلها إلى إنجلترا ، وفى انجلترا نفسها تذهب هذه الملايين إلى طبقات بعينها ، وبعض الأرباح يبقى فى الهند ، يبقى لطبقات بعينها أيضا ، فمن الحماقه إذا أن نغضب من الإنجليز ، فاذا كان النظام نفسه ظالما فيجب التخلص منه ، كذلك الرأسمالية والامبريالية لافائدة من تعديلها ولابد من إلغاءها . فإذا أردنا أن نجاهد فلنجاهد للقضاء عليها فى كل مكان . إننا نعانى فى الهند بعضا من نتائج هذا النظام البشع . فاذا نظرنا إلى الصين ومصر وغيرها وجدنا نفس النظام ، نفس أداة الرأسمالية والامبريالية ، تعمل على إستغلال الشعوب ».

. . .

ولو مضينا نروى تجارب الإستعمار ومآسيه فى البلاد المتخلفة . وكيف قام رأس المال الأوروبى المصدر إليها بالدور الأول فى إبقاءها متخلفة . لو مضينا فى ذلك لما إتسعت للكلام المجلدات . والقصة على أى حال واحدة ، والنتائج ملموسة محسوسة : يكفى أن نذكر أن ٤٠ ٪ من بترول اندونيسيا (١) تملكه الشركات الأمريكية وأن محصول المطاط فيها تملكه كله شركات أمريكية وانجليزية وهولندية . وأن الأرباح التى خرجت من اندونيسيا بين سنتى ١٩٢٠-١٩٣٩ بلغت ٩٠٠٠ مليون جيلدر .. ملايين أقامت ناطحات السحاب على الهدسن والمصانع

---

(١) Robert Paine "The Revolt of Asia"

فى ويلز والسفن التى ترفرف عليها الراية الهولندية ، وتركت الشعب الأندونيسى يأكل عشب الأرض . وتقف نسبة المتعلمين فيه عند ٧ر٦ ٪

ونفس الشىء فى الملايو حيث المطاط .. وفى الهند الصينيه حيث أقام الاستعمار الفرنسى ٨ مستشفيات و ٨٧ سجنا .. وفى كل مكان مشابه !

الاستعمار .. الخفى

غير أن ثمة نوع آخر من الاستعمار يجب أن نعرض له ببعض العناية ، لأنه صادر عن الولايات المتحدة نفسها ، ولأنه يختلف - فى الشكل والمظهر - عن صور الاستعمار التى أسلفناها ، ولأن فيه الرد القاطع على المتشككين الذين يقولون : ما أبعد الفرق بين الاستعمار ، وبين تصدير رؤوس الأموال وفقا لبرنامج سلمى لا اكراه فيه .. كبرنامج النقطة الرابعة !

هذا النوع من الاستعمار هو الذى يسميه نهرو اسما صادقا : « الاستعمار الخفى » اشارة إلى خلوه من مظاهر الاحتلال والقهر . وهو استعمار الولايات المتحدة لدول أمريكا الجنوبية :

لقد حاربت الولايات المتحدة منذ قرن ونصف لتتحرر اقتصاديا وسياسيا من نير الامبراطورية البريطانيه . وأعلنت مبدأ مونرو القائل بأن أمريكا للأمريكيين ، لمنع أى تدخل أو استعمار أو نفوذ أوروبى

فى أمريكا الجنوبية وفى نصف الكرة الغربى بوجه عام : واشتبكت فى سنة ١٨٩٥ فى حرب مع أسبانيا لمساعدة شعب كوبا على التحرر من الاستعمار الأسبانى .. ولكن الولايات المتحدة إذ زادت قوة وزاد أثرياؤها ثراء .. بدأت تنظر حولها وتمد بصرها الى الخارج بحثا عن أرض جديدة للاستثمار ، وكانت أقرب أرض اليها هى جمهوريات أمريكا الجنوبية المسكينة التى أعلنت مبدأ مونرو لحمايتها وحاربت دفاعا عن حريتها ! ولم تحاول الولايات المتحدة أن تغزوها ، ولم ترسل جنودها .. بل «أرسلت بضائعها واستولت على الأسواق ،»[1] ثم أرسلت أموالها ووظفتها فى انشاء السكك الحديدية واستغلال المناجم . وأقرض الرأسماليون الحكومات . وخلف رجال المال والأعمال الأمريكيين وقفت الحكومة نفسها .. وشيئا فشيئا أصبح رجال البنوك فى الولايات المتحدة يوجهون الحكومات الصغيرة فى الجنوب .. بل كانوا أحيانا يشعلون الثورات وينصرون حزبا على آخر ، بتقديم المال والسلاح وأخيرا .. حين أرسلت الولايات المتحدة جنودها للتدخل فى بعض الظروف .. كان الأمر بعد هذه المقدمات يبدو طبيعيا !

وماذا كانت نتيجة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية اليها من ناحية مستوى المعيشة ؟ النتيجة أن كل شعوب أمريكا الجنوبية الصغيرة أصبحت من أفقر شعوب الأرض . وفى التقرير الذى وضعته

---

(١) نهرو المرجع السابق ، صفحة ٥٦٩ وما بعدها .

الحكومة الأمريكية ورتبت فيه ٥٣ دولة من دول العالم على حسب متوسط الدخل الفردى فيها .. احتلت معظم هذه الشعوب آخر القائمة . فلم يأت بعدها فى انحطاط المستوى إلا الهند ثم الفيلبين ـ وهى من البلاد التى مستها بركة رأس المال الأمريكى أيضا ! ـ ثم الصين فأندونيسيا (١) .

هذا مع أن هذه البلاد ـ كما هو معروف ـ من أغنى بقاع الأرض فى ثروتها الطبيعية . وهى التى أسماها سنيفان زفايج : أرض المستقبل ! ومع أن رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة فيها بلغت فى سنة ١٩٤٨ أكثر من أربعة بلايين من الدولارات .

وماذا كانت النتيجه سياسيا ؟ إنها تبدو على الخريطه مستقلة . ولكنها لا تستطيع أن تخالف عن رأى الولايات المتحدة ، وفى الأمم المتحدة خلال عرض قضية فلسطين بكى مندوب إحدى هذه الدول مرة .. لأنه يعطى صوته ـ آسفا ـ كما تريد الولايات المتحدة .

---

(١) فى الجدول المذكور كان ترتيب مصر «٣١» . ثم فلسطين ثم كوستاريكا «٣٣» كولومبيا «٣٤» بيرو «٣٥» بناما «٣٦» سيلان «٣٧» المكسيك «٣٨» أوروجواى «٣٩» دومنيك «٤٠» هايتى «٤١» نيكاراجوا «٤٢» جواتيمالا «٤٣» بوليفيا «٤٤» هندوراس «٤٥» سلفادور «٤٦» برازيل «٤٧» اكوادور «٤٨» باراجواى «٤٩» الهند «٥٠» الفيلبين «٥١» الصين «٥٢» اندونيسيا «٥٣» .

ويقول نهرو شارحا هذا التطور فى طرق الإستعمار :

« .. لقد رأينا أنواعا مختلفة من الإمبريالية فى العصور المختلفة . ففى البدء كان إنتصار شعب على آخر معناه أن يفعل المنتصرون مايشاءون بالمهزومين . كانوا يستولون على الأرض وسكانها على السواء . أى يصبح المهزومون عبيدا . كانت هـــذه هى العادة . والانجيل يحدثنا بأن اليهود أخذوا أسرى حين هزمهم البابليون . ثم بدأ نوع جديد من الامبريالية ينتشر تدريجيا ، فأصبحت الأرض فقط هى التى تؤخذ ويبقى الناس أحرارا ، إذ تبين أنه من الممكن ابتزاز المال منهم بالضرائب وشتى أنواع الإستغلال الأخرى . وحتى الآن يفكر الناس فى الإستعمار وفى أذهانهم هذه الصورة . ولكن هذا النوع من الإمبراطوريات يزول أيضا ويخلى مكانه لنوع آخر أكثر نضجا وإحكاما . وهذا النوع الأخير لا يضع يده حتى على الأرض . إنه يكتفى بالاستيلاء على موارد الثروة ومقوماتها فى البلد المتخلف . فبهذه الطريقة يمكن إستغلال البلد لمصلحة المستعمر ويمكن السيطرة عليها ، دون أن يتحمل المستعمر شيئا من أعباء الحكم والاستبداد فى البلد.

« هكذا تزداد الامبريالية نضجا مع الزمن ، حتى أصبحت الصورة الحديثة لها هى الامبراطورية الإقتصادية الخفية . فحين إختفى الرق والعبودية ، كان الظن أن الناس سيصبحون أحرارا . ولكن سرعان ماتبين أنهم مازالوا أسرى هؤلاء الذين يملكون قوة النقود . فمن عبودية الأرض إنتقل الناس إلى عبودية الأجر . كذلك الحال

بالنسبة للشعوب . فالناس يحسبون أن المشكلة كلها فى الحكم السياسى الذى تفرضه دولة على أخرى . وأننا إذا تخلصنا من الإحتلال فإننا نصبح أحرارا أوتوماتيكيا . ولكن هذا غير صحيح . وهناك شعوب حرة سياسيا فى الظاهر ولكنها تخضع تماما لدولة أخرى تسيطر على اقتصادياتها »

. . .

فقد أصبح واضحا أن النقطة الرابعة أخرجتها إلى حيز الوجود الرغبة فى تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى البلاد المتخلفة وإستثمارها فيها . وأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو تجربة أقدمت عليها دول الإستعمار جميعا . فهو لب الإستعمار وغايته . وماهو مضمون الإستعمار منذ خلق ؟ أتراه كان شيئا غير إستثمار المستعمر لماله وخبرته وسطوته فى إمتصاص الأرباح بشتى صورها ، من البلد المتخلف ؟

وأين هو الفارق الجوهرى بين هذه النقطة الرابعة التى تدعونا أمريكا إليها وبين الإستعمار ، بصوره التى أسلفناها ؟ لا جديد تحت الشمس.. غير الكلام المعسول والدعايات الخلابة التى يحيطون بها هذا الإستعمار الجديد . ومن أحمق الحمق أن تصرفنا الألفاظ عن الجوهر الكريه الذى تخفيه ، فهذه الألفاظ الرنانة نفسها كفيلة بأن تتحول مع الزمن والتطبيق إلى نقيض معناها .. أنظر إلى كلمة « إستعمار » نفسها ، أنها لا تعنى لفظا غير التعمير والعمران . ولكن هذا المعنى النبيل إستحال إلى كلمة بغيضة تصك آذان الشعوب صكا ، لما أصبحت تعنيه

من تخريب وتدمير !

كذلك كان للإستعمار فلاسفته كالنقطة الرابعة اليوم . الأستاذ كرامب عرفه بقوله « الحركة الإستعمارية هى الحركة الوطنية تحولت بتأثير ضياء من أمانى البشرية العالمية ! (١) » ما ألمع الكلمة رغم غموضها ! فما قال المستعمرون قط أنهم يريدون إستغلال الشعوب المتخلفة أو سرقتها بل كان « رديارد كبلنج » شاعر الإمبراطورية البريطانية يسمى الاستعمار « عبء الرجل الأبيض ! » أى مسئوليته عن تحضير الملونين . وكان الفرنسيون يتحدثون عن رسالة فرنسا الخالده فى نشر الثقافة . وحين أرادت بلجيكا أن تستعمر الكونغو لم ترسل إليها جيشا ، بل كونت لذلك هيئة أسمتها « الاتحاد الدولى للاستكشاف ونشر الحضارة فى الكونغو ! »

.. ويبتسم « نهرو » ساخرا ويكتب « .. وهكذا ذهب دعاة الحضارة وحملة الرسالة الإنسانية هؤلاء .. ذهبوا فى تضحية رائعة وجثموا على أنفاس الشعوب الصفراء والسمراء والسوداء ! . ولم يتحدث أحد فى ذاك الوقت عن « عبء » الرجل الأسود !! »

واحد فقط هو الذى جهر بالحقيقة . هو نابليون ، الذى أذهل ساسة أوروبا فى زمنه بصراحته المربكة ، لأنه « تحدث » فى السياسة ،

---

(١) Inperialism in Nationalism transfigured by a light from the aspirations of universal humanity.

تحدث يوما أمام الملأ ، بأنه سيخرج الإنجليز من الهند وقال « .. سنهجم عليهم ، لصوصا على لصوص أقل جرأة ! »[1]

فقد كانت عملية لصوصية حقا .

وإن المتتبع للتطور الذى صاحب الإستعمار ، والذى جدد فى أشكاله ، ليجد النقطة الرابعة مرحلة طبيعية ومنطقية من مراحل التطور الإستعمارى . فقد كان الإستعمار فى أول أمره مجرد إقتحام وسلب ونهب ، كما كان يفعل البربر والأباطرة القدامى . ثم كان فتحا مسلحا للاقطار ، وجزية سنوية من الذهب أو الغلال ترسل إلى الغازى فى قاعدة ملكه . وفى القرون الأخيرة أصبحت الدول تترك الأمر فى بدايته للشركات والأفراد . فأفريقيا وآسيا قد إستعمرتها كلها بضع شركات . شركة سيسل رودس التى إستعمرت أكثر من ٥٠٠٠ كيلو متر مربع . شركة إفريقيا الشرقية البريطانية التى إستعمرت شرق إفريقيا وأوغنده . الاتحاد الدولى للاستكشاف ونشر الحضارة الذى إستعمر الكونغو .. إلى آخره .

ويلاحظ الدكتور محمد عوض محمد[2] - بحق - « أن قيام الشركات بهذه المشاريع الإستعمارية بدلا من أن تضطلع بها الدولة نفسها

---

(١) نابليون - أميل لودفيج .

(٢) عن بحث له فى « الانتداب والوصاية والإستعمار » منشور فى عددى مارس وأبريل ١٩٤٦ من مجلة « الكاتب المصرى »

كان عملا ملائما للحكومات . فقد إستطاعت أن تترك الأفراد يرتكبون مايشاءون من الفظائع من أجل الفتح والاستيلاء ، ومهما إقترفوا من الإثم والوحشية فهم على كل حال أشخاص غير مسئولين، وتستطيع الحكومة فى النهاية أن تقضى بحل الشركة بعد تمام الفتح والإستيلاء على المستعمرة وتتولى إدارتها بنفسها .. وهكذا نرى أن أهم ماتمتاز به الحركة الإستعمارية الجديدة أن الدولة لا تنهض بأعمال الإستعمار وحدها ، بل قد يسبقها أو يشاركها أفراد من الرعية .. »

واليوم تجىء النقطة الرابعة ، مثلا رائعا لتآزر الدولة والشركات على القيام بمهمة الإستعمار ، منظمة منسقة على أدق قواعد التنظيم العلمى الحديث !

وقد تنكر الاستعمار فى حياته الطويلة تحت أسماء كثيرة .. منها الحماية ، ومنها الانتداب والوصاية ومساعدة الدول المتخلفة . وألفاظ « الحماية والانتدات والوصاية والمساعدة » كما هو واضح تنبع من منبع واحد ، وقد إنتهت إلى مصب واحد . والغريب أن الشعوب المتخلفة كانت تنخدع فى كل مرة بكلمة من هذه الكلمات ، ولم يكن المحذرون « المتشائمون » يجدون آذانا صاغية من مواطنيهم « المتفائلين » أو « المتساهلين » . وإنه لمن الطريف حقا أن نقرأ اليوم مادونه ميثاق عصبة الأمم - من ثلث قرن فقط عن « الانتداب » إذ قال :

,, ان المستعمرات والأقطار التى زالت عنها ، بسبب الحرب ، سيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل ، والتى يعيش فيها سكان لا يستطيعون أن يقفوا بأنفسهم فى الظروف المجهدة القاسية للعالم الحديث ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضى بأن رفاهية هؤلاء السكان وتقدمهم أمانة مقدسة فى أعناق الدول المتمدينة . ومن الواجب أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة لتأدية تلك الأمانة على وجهها الأكمل ،، .

ما أنبل هذه اللهجة ! وما أشد شبهها بقول ترومان ,, يجب أن ننهض ببرنامج جرىء من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديا من الافادة من تقدمنا . ويجب أن يكون هدفنا هو مساعدة الشعوب الحرة فى العالم ! ،، بل ما أعجب انطباقها – حرفيا تقريبا – على قول مستر ماكجى ,, ان معظم هذه الشعوب خارجة من استعمار قديم . وتجد أمريكا من واجبها مدفوعة بدافع الصداقة أن تساعدها على صون استقلالها الذى كسبته بالدماء ! ،، فلم يزد هذا الأخير عليها إلا الألفاظ الحماسية ، وحديث الدماء ! .

فقد افترض ميثاق العصبة أن البلاد التى ,, كانت مستعمرات ،، و ,, زالت عنها سيادة الدول التى تحكمها ،، قد استقلت . وأنه ينظم لها هذا ,, الانتداب ،، لمجرد مساعدتها على النهوض . ومع ذلك ففى عهد الانتداب والحماية اضطهدت انجلترا مصر والعراق وفلسطين . وتركت فرنسا فى سوريا ولبنان صفحة دامية فلم تخرج إلا بالثورة

وما زالت تذيق شعوب المغرب الأمرين . وكان ,, الانتداب ،، الانجليزى والفرنسى أقسى وأشنع من ,, الاستعمار ،، العثمانى لمصر والشرق الأوسط .

ومن عجائب ,, التطبيق ،، الفعلى لهذه الكلمات . ما ارتكبته فرنسا أخيرا مع سلطان مراكش . إذ سجنته فى قصره ، وأرغمته على توقيع مراسيم معينة ، تأذن لها باعتقال طلاب الحرية جميعا . وقال الجنرال جوان أنه لم يفعل هذا كله إلا بمقتضى صك الحماية ,, التى تلقى عليه مسؤولية حماية السلطان ! ،،

فماذا يقول دعاة البرنامج بعد ؟

لهم دعوى يرددونها . إذ يتخذون سمت الحكمة والوقار، ويضعون هذه التجارب الدامية خلف ظهورهم ، ويتجاهلونها تماما ، ويقولون لخصوم البرنامج : هذا ,, مركب النقص ،، . وأنتم تخلطون المسائل الاقتصادية ,, البحتة ،، بالسياسة .

فما معنى ,, مركب النقص ،، هذا ؟ أمن مركب النقص أن أعرف انى ضعيف .. وأقاوم الأقوياء ؟ أمن مركب النقص أن اقرأ التاريخ واستخلص منه عبرته ، وأهتدى بها ؟

ثم ماهى المشاكل السياسية إذا ياسادة إذا لم تكن اقتصادية أيضا؟ أتختلف الدول اليوم على مسائل الكرامة ، كما كانت قبائل الجاهلية تتقاتل لإهانة لحقت واحدا من صعاليكها؟ أتتحارب الدول اليوم لأن سفير احداها لم يجلس فى مكانه اللائق على مائدة العشاء؟ .. أتثور الشعوب لأن

الغزاة اختطفوا إبنة زعيمهم وحرموها حبيبها ، كما تتحدث الأساطير وقصص الأطفال ؟

وما هو محور الصراع العالمي الحاضر ؟ أليس أوضاعا اقتصادية فحسب ؟

مصر تابعة لأمريكا

ومع ذلك فلو أننا أنعمنا النظر في المراكز والأوضاع الإقتصادية «البحتة» التي يحتمها النظام الرأسمالي الاستعماري ، كما يخططه برنامج النقطة الرابعة ، لوجدناها تتلخص في وضع أمريكا في مركز الممول ورب العمل ، والشعوب المتخلفة - مصر مثلا - في مركز العمال : ليس للعامل أكثر من أجره ، مهما اختلف هذا الأجر . وللممول فائض القيمة كله أو فائض الأرباح . وعلى حين يظل العامل أبدا أسير هذا الأجر ، لا يرتفع الى مافوق مجرد العيش ، يزداد الممول ثراء ، ويتسع نشاطا وانتاجا وربحا .

فاذا افترضنا أن مؤسسة أمريكية في مصر تنتج ماقدره ١٠٠ . فان ٣٠ على الأكثر من هذه المائة سيدفع في مصر أجورا للعمال ونفقات أخرى . و ٧٠ تخرج من مصر الى جيوب أصحاب الأسهم في أمريكا .

هذه هي أمريكا وتلك هي مصر أو أي بلد متخلف يخضع لهذا البرنامج فالفائدة الاقتصادية لمصر معدومة أو تافهة ، ونحن نقصد بمصر الشعب

كمجموع . فإن طبقة معينة من المصريين ستفيد بغير شك من هذا البرنامج ، هى طبقة الممولين الذين قد تتاح لهم المساهمة بقسط فى المؤسسات الأمريكية وطبقة المديرين وأعضاء المجالس والوكلاء وغيرهم ممن يدورون فى هذه الحالة - بحكم وضعهم أيضا - فى فلك رأس المال الأمريكى ويصبحون وقاء له من غضب الشعب أو سخطه أو انتقاضه. والثروة القومية لن تزداد بهذا البرنامج شيئا . فما يأخذه العمال من أجر - مهما كان - مال مستهلك ينفق يوما بيوم فى باب القوت وحده . أما الفائض الذى يدخر ويعاد استثماره ، فهو ذاهب الى أمريكا . ونقصد بالثروة القومية أيضا معناها الصحيح أى التى تنشر ظلها على الشعب كله ، لا بالمعنى الذى مازال مدرسو الاقتصاد يدرسونه، والذى لا يعنى أكثر من ثراء الطبقة الحاكمة فى البلد .

ومن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التى يمليها البرنامج ، ماهو ملحوظ من عنايته بالمشروعات الزراعية والاستخراجية أساسا . أما الصناعات الثقيلة ، أو التحويلية بوجه عام ، فإنها لا تدخل فى حسابه الموضوع لمساعدة البلد المتخلف .

وهو وضع ذو حدين ، فهو من ناحية يرمى إلى خلق بيئة زراعية نشيطة مقبلة على الشراء ، فتصبح سوقا قوية المعدة لهضم الإنتاج الأمريكى . وهو من ناحية أخرى يحرم الشعوب المتخلفة من فرصة منافسة الإنتاج الأمريكى ذاته لأن المنتج الرأسمالى إذا كان يكره المنافسة فى بلده ، فانه يكرهها من باب أولى فى البلاد الأخرى .

فاستخراج الحديد من أسوان تحت ظل النقطة الرابعة مثلا ، لا يؤدى إلى ما يعصر أذهان المصريين ، من أن تغدو لدينا صناعة قوية تستخرج الحديد وتصنعه سيارات وطائرات وقاطرات ومنتجات مدنية وحربية . تصنعها مصر . وتستعملها وتتاجر فيها مصر . وتحارب بها مصر . إنما يعنى أن يستخرج الحديد فى مصر فقط . أو أن يصهر وتصنع منه قضبان الصلب فقط ولكنه يتحول إلى هذه المصنوعات التى أوردناها .. فى الولايات المتحده .

فاذا أقاموا فى مصر صناعات ما ، فهى أيضا صناعات تابعة . كأن يقام فى مصر مثلها مصنع لهياكل السيارات . فهى صناعة حقا . وهى صناعة يعمل فيها آلاف العمال . ولكن هياكل السيارات بغير المحركات التى تصنع وتستورد من أمريكا لا تساوى شيئا ! ولن تصنع المحركات فى مصر - طبقا للنقطة الرابعة - أبدا !

وعلى هذا النحو يصبح إقتصادنا فرعا مكملا للاقتصاد الأمريكى ، كما ظل فترة طويلة فرعا للاقتصاد الإنجليزى : القطن يزرع فى مصر ويصنع فى انجلترا التى تعيد بيعه لمصر والعالم . وإرتباطنا بأمريكا على هذه الصورة يجعل لها « حق » التدخل فى الكثير مما يعتبر من صميم كياننا . وبناء على هـذا « الحق » تطالب أمريكا مقدما ، بتعديل نظام الضرائب فى الدول المستفيدة من البرنامج ، وتعديل قوانين الشركات ، وقبول « مشورتها » فى إصلاح نظام النقد والجمارك وبرامج التعليم .، إلى آخره .

وبناء على هذه التبعية أيضا . تصبح مصر - أو أى بلد متخلف - مقهورة على أن يتجمد نظامها الإقتصادى والسياسى والإجتماعى فى القوالب التى تتفق مع الدولة المتبوعة . فاذا كان النظام فى أمريكا رأسماليا ، فقد وجب أن نبقى كذلك . وقد رأينا البوادر فيما يطالبون به من تعهد الدول المستفيدة بأن لا تلجأ إلى التأميم أبدا . بل وما يدعو اليه المتطرفون ، من تعديل الدستور ، بحيث يصبح التأميم حراما .

وهنا نجد لزاما علينا أن نقرر فى صوت مرتفع : أن الذين يؤمنون بالنظام الإشتراكى كوسيلة لتطور هذا البلد وكإطار جديد للمجتمع ، يرفضون النقطه الرابعة رفضا تاما . لأنها تقيد تطورهم وتربط مجتمعهم بأمراس عتيقة وفقا لهوى الدولة الأمريكية ومصلحة الرأسماليين فيها

فاذا تركنا هذه الأوضاع الإقتصادية « البحتة » التى تمليها النقطة الرابعة ، والتى تغنى عن كل سبب آخر لرفضها . ودخلنا إلى منطقة السياسة . وجدنا أن أمريكا - الممولة وربة العمل - فى مركز يعطيها من القوة والسطوة والنفوذ مالا تتمتع به مصر - الأيدى العاملة - فهى بذلك قادرة على إنفاذ مشيئتها ، ولو بتدخل سياسى أو عسكرى سافر ، وسيأتى حديث ذلك بعد حين .

علامات الخطر

بقيت لدعاة البرنامج وحوارييه حجة . فهم إذ يتلفتون حولهم ، ويجدون الحقائق الدامغة تصفعهم ، يلوذون بخندق أخير : أن الأمريكان غير الانجليز والفرنسيين ومن إليهم . وإذا كان لدينا من الأسباب

مايجعلنا نسيء الظن بدول الاستعمار القديمة ، فليس ثمة مايدعو إلى إساءة الظن بأمريكا .

فما معنى هذا القول بأن ثمة فارقاً بين الأمريكان وغيرهم ؟ أترى فى تركيب الأمريكى الفسيولوجى شيء يبعده عن الاستعمار ؟ أم أن رجال السياسة وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكان قد لقنتهم أمهاتهم وهم أطفال أن لا يستغلوا الشعوب الضعيفة ، ولا يحتكروا الأسواق ، كما علمتهم تأدية الصلاة وإحترام الوالدين ؟ . إن القول بهذه الفوارق الوهمية بين أمريكا وغيرها ليس إلا ضربا من السذاجة أو الرياء وليست المسألة مسألة طباع وتقاليد . وإنما هى « مراكز » و « أوضاع » إقتصادية - كما أسلفنا - تملى نفسها ، ونظام لا تؤدى مقدماته - ككل نظام - إلا إلى نتائجه .

بقى مايقال من أننا نسيء الظن بأمريكا . وهذا صحيح ذلك أن لدينا من مبررات سوء الظن مايقصر دونه التدوين .

وليست مبرراتنا من تاريخ قديم ، أو تحليل إقتصادى فحسب . بل أن لدينا مددا من أحداث حاضرنا تتزاحم وقائعه : لدينا موقف أمريكا من قضية فلسطين وكيف إنقادت تلك الدولة الضخمة وراء مصلحة الرأسماليين اليهود فيها فأرغمت العرب على الهدنة ، ومنعت عنهم السلاح ليقفوا عزلا . وزودت إسرائيل بالأسلحة رغم قرار الحظر لتهجم . فلما هجمت سكتت أمريكا عنها ومازالت ساكتة على مليون من اللاجئين .

ولدينا موقفها من الصين . إذ حرمتها مقعدها فى مجلس الأمن وجزيرتها فورموزا ، لأن الصين الشيوعية حرمتها أسواقها وإحتكاراتها . وأعطت نفسها بذلك حق إختيار النظام السياسى الذى ترضاه هى للشعب الصينى . ولدينا موقفها من جميع قضايا الشعوب فى مصر والسودان والعراق واندونيسيا وشمال إفريقيا .

أما عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول . فلدينا موقفها فى ايران . وسنتعرض له بعد قليل ، ولكننا نكتفى هنا بأن نذكر قبضتها القوية على اليونان ثمنا لمساعدتها لها على التعمير بعد الحرب . ونجتزىء فى بيانها بفقرة من كتاب «خلف الستار الأوروبى» للصحفى الأمريكى الكبير جون جنتر . يقول « .. ان أموال دافعى الضرائب الأمريكيين تتدفق بالملايين فى اليونان .. والجيش اليونانى يشرف عليه ضباط أمريكيون ، بل ان اشراف الكونجرس الأمريكى على شؤون اليونان لايقل عن اشراف برلمان أثينا ! ونتيجة لذلك أصبحت لأمريكا سيطرة غريبة على الاقتصاد اليونانى . انها تسيطر على الاستيراد والتصدير . لاشىء يدخل أو يخرج إلا باذنها . البنوك والمصانع ، وحتى ميزانية الدولة ، خاضعة للرقابة الأمريكية . ان كلمة الأمريكى اليوم فى أثينا .. لها قوة القانون ! »

* * *

ولا نستطرد . فنتعقب السياسة الأمريكية فى أنحاء العالم ، بل نعود الى النقطة الرابعة نفسها ، لنجد فى طياتها وملابساتها أسبابا

أخطر لسوء الظن ، يحسن أن نقف عندها قليلا :

القضاء على برامج الأمم المتحدة

فقبل أن يخرج الرئيس ترومان ببرنامجه هذا على الناس . كانت الأمم المتحدة قد قررت مبدأ ,, المساعدة ،، فى الفصل التاسع من ميثاقها ، الوارد تحت عنوان ,, التعاون الدولى والاقتصادى والاجتماعى ،، (١) ودعت الى انشاء ,, وكالة متخصصة ،، لتنفيذ هذه المساعدة تحت اشراف المجلس الاقتصادى الاجتماعى والجمعية العامة .

وقد نهضت الأمم المتحدة بهذا المبدأ وأشرف المجلس الاقتصادى والاجتماعى على تقديم المعونة الفنية وارسال البعثات الاستقصائية للبلاد التى تطلبها .

وقبل ذلك تأسس ,, البنك الدولى للانشاء والتعمير ،، لكى يقوم باقراض الدول المبالغ التى تحتاجها لتنفيذ مشروعاتها الانتاجية طويلة الأجل . وكان البنك لايقدم القرض الا إذا أرسل بعوثه تتثبت من فائدة المشروع الحقيقية وضمان مستقبله .

وقد قام البنك الدولى بجانب كبير من المهمة الملقاة على عاتقه ، فمنح حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ قروضا بلغت ٨١٦،٤٠٠،٠٠٠ دولار لستة عشر دولة ، بعد أن قام بعملية الاستقصاء التى تسبق اعطاء القرض ،

---

(١) المواد من ٥٥ الى ٦٠

وكان أكبر قرض هو الذى دفعه لفرنسا (٢٥٠ مليون دولار اشراء معدات وأدوات للانشاء والتعمير) وأقـل مبلغ ليوغوسلافيا (٢٧٠٠٠٠٠ر٢ دولار لشراء معدات لانتاج الأخشاب) وقد اقترضت العراق - من بلاد الشرق الأوسط - مبلغ ١٢٨٠٠٠٠٠ر١٢ للقيام بمشروع للسيطرة على الفيضانات .

وقد طلبت مصر من البنك قرضا لمشروع رى ٢٥٠ الف فدان بمديرية قنا ، وزارت بعثة البنك هذه المنطقة ، غير أن الحكومة المصرية عادت فطلبت تأجيل البحث فى القرض حتى تبحث ما إذا كانت تستطيع القيام بالمشروع بوسائلها الخاصة وبالعملة السهلة بدلا من اللجوء الى الدولارات (١)

وقد إتجه التفكير إلى أن تقوم المؤسسات الدولية بمساعدة البلاد المتخلفة ، لسببين : الأول تشجيع إستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الخارج . والثانى : الحد من النفوذ السياسى للدول التى تستثمر أموالها مباشرة ، ورأت الأمم المتحدة أن الحل هو فى أن « توجه الاستثمارات الدولية بأكملها عن طريق منظمة دولية مناسبة . وعلى الحكومات المقرضة لتحقيق هـذه الغاية وضع خطط لاستثماراتها الأجنبية الخاصة والعامة ، وأن تسلم الأموال المخصصة لذلك إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير الذى توكل إليه مهمة توزيعها والاشراف على

---

(١) فالبنك يشترط أن يرد القرض ، كما منح ، بالدولارات .

توجيهها للاستثمارات المطلوبة وتسديد الديون بعد ذلك » (١)

وقد صاغت اللجنة الفرعية للانعاش الإقتصادى التابعة للأمم المتحدة القيود التى يجب أن تحاط بها الإستثمارات المنتظرة فقررت أنه « يجب ألا تكون الإستثمارات على صورة تضر بالمصالح القومية وبسيادة الدول المتخلفة . كما يجب أن لا ترتبط هذه الإستثمارات بامتيازات سياسية أو إقتصادية لصالح الدول المصدرة لرأس المال أو بانشاء قواعد حربية . إذ أن التجارب دلت على أن الاستثمارات الخاصة المباشرة قد صاحبتها أخطار التدخل الإقتصادى والسياسى وخاصة فى حالة البلاد غير المستقلة والمتأخرة إقتصاديا »

وتعقب نشرة البنك الأهلى على ذلك - وهى نشرة لا يشك فى وقارها :- بقولها « أن التجارب الماضية تبرر تردد المقترضين . فقد عانى الكثيرون منهم بدرجات مختلفة من الضغط الذى وجهه رأس المال الأجنبى إلى حياتهم السياسية . ولا يزال البعض يذكر كيف كان تسرب رؤوس الأموال الأجنبية نذيرا بالإحتلال العسكرى ووصمة فقدان الإستقلال . ولقد جاهدت تلك الدول لإستعادة سيادتها ، ومن الطبيعى أنها تخشى أن يصبح الرأسماليون الأجانب مرة أخرى نواة للنفوذ الإستعمارى » .

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى المجلد الثالث العدد الثانى ١٩٥٠ .

ومع أن الأمم المتحدة حبذت الاستثمار من خلال المؤسسات الدولية . ومع أن بنك الإنشاء والتعمير تنبع معظم إستثماراته من أموال الأمريكيين . فان أمريكا مالبثت أن تنكبت هذا الطريق ، وأعلنت ببرنامج النقطة الرابعة عزمها على الانفراد بالعمل . وبأنها سوف تقوم بتصدير رؤوس أموالها وفقا لمعاهدات ثنائية مع الدول المستفيدة !!

لماذا ؟ لماذا تعمدت أمريكا القضاء على هذه المؤسسات الدولية ، أو إضعافها والانفراد بالعمل ؟ لأن البنك الدولى لا يمكنها من أن تستثمر أموالها مباشرة فى البلاد المتخلفة ، أى لا يجعلها تتملك المؤسسات والمشروعات فى قلب البلد المتخلف . ولأنه لا يمكنها من التدخل لتعديل قوانين البلاد المتخلفة بما يحلو لرأس المال الأمريكى . ولأنه لا يمكنها - فى حالة الخلاف - من أن تنفرد بالعمل وتتدخل سياسيا فى شئون البلد المتخلف بعيدا عن الضمير العالمى - ولأنه يترك للبلد المتخلف حرية إختيار المشروع الذى يناسبه ، وأمريكا تريد أن تختار المشروعات التى تناسبها هى (١) .

---

(١) : وهذا دون ريب نتيجة من نتائج الحرب الباردة ورغبة الحكومة الأمريكية فى تنسيق المشروع مع سائر خططها الاقتصادية والعسكرية ، من بحث للدكتور زكى هاشم فى مجلة مصر المعاصرة يناير ١٩٥١ :

أى لأنه - باختصار - لا يمكنها من إستعمار البلاد المتخلفة على الوجه الأكمل !!

التعديلات الجديدة لقانون بنك التصدير والاستيراد

وقد ذكرنا فيما سبق أن الحكومة الأمريكية قد عدلت قانون بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة بحيث يضمن لرؤوس الأموال المصدرة أخطار المصادرة ونزع الملكية وغيرها . وهو يضمن هذه الأخطار بعد أن تستنفد الحكومة الأمريكية وسائلها لتلافيها . ومعنى ذلك أن « الدولة » الأمريكية ذاتها قد إرتبطت بمصير رؤوس الأموال المصدرة وأصبحت ضامنة لها ضمانا فعليا . وإذا كان كل خطر يهدد رؤوس الأموال - من تأميم أو غيره - يهدد ميزانية الحكومة ذاتها ، فقد أصبح واضحا أن الحكومة الأمريكية لن تألوا جهدا فى سبيل وقف مثل هذه التطورات . بشتى الطرق التى تملكها والتى يتيح لها الموقف أن تستعملها !

هذه المعاهد الثنائية

نلاحظ أيضا . أن الحكومة الأمريكية لم تترك عملية الاستثمار المباشر التى تريدها تجرى وفقا للاوضاع العادية . والقوانين العادية بل أرادت أن تعقد مع الدول المستفيدة « معاهدات » ثنائية . حتى ترتبط الدولة المتخلفة بالنصوص المجحفة . وحتى تستطيع أمريكا أن تتدخل بشتى الطرق - حتى التدخل العسكرى - بدعوى أن البلد

المتخلف قد خرق معاهدة رضى بها الطرفان . أما فى ظل الأوضاع الراهنة . فإن مثل هذا التدخل لا تجد له سندا « ظاهرا » من القانون

. . .

فنحن نرفض إذاً تسرب رؤوس الأموال الأمريكية إلى كياننا الداخلى . وقد رأينا الرفض للتجارب الداميـــة التى صاحبت عملية تصدير رأس المال فى الماضى والحاضر . ولأن رؤوس الأموال الأجنبية تضعف البلد المتخلف وتعجزه عن التقدم إلى الأبد . ولأن الشروط المصاحبة تعطى أمريكا حقوقا هى الاستعمار ذاته . ولأن حاضر السياسة الأمريكية ليس فوق مستوى الشبهات . ولأن البرنامج يجعل إقتصادنا تابعا للاقتصاد الأمريكى خاضعا له . ولأن البنك الأهلى المصرى والمجلس الإقتصادى للأمم المتحدة إعترفا بخطورة هذه الاستثمارات المباشرة على إستقلال الدولة وكيانها .

وهذا كله ، من حيث عملية تصدير رأس المال فى ذاتها . غير أن أمريكا تهدف فى برنامجها إلى أهداف أخرى خطيرة . .

وضع اليد على المواد الأولية

قدمنا أن تصدير رأس المال بقصد الحصول على أرباح جديدة هو السبب الأول الذى يكمن خلف النقطة الرابعة . وثمة سبب آخر خطير يرتبط بالسبب الأول أقوى الإرتباط . بل لعلنا لانعالجه فى مبحث مستقل إلا من قبيل تقسيم الكلام .. ذلك هو رغبة أمريكا - وحاجتها - إلى السيطرة على منابع الثروة الطبيعية فى العالم القديم وإحتكارها ما أمكن لتموين صناعتها ، ولسد حاجاتها الاستهلاكية ومطالب قوتها الحربية على حد سواء .

والحصول على المواد الاولية وأسواق التجارة هو أول مادفع المغامرين القدامى إلى المجهول ..فاجتازوا رأس الرجاء الصالح. وفتحوا الهند ، واكتشفوا العالم الجديد . . بحثا عن الذهب ، والشاى ، والتوابل [1] . وإذا كان « تصدير رأس المال » قد جاء فى مرحلة

---

(١) « إن الممتلكات الأوربية الأولى وراء البحار لم تكن بقصد الاستعمار بل بقصد التجارة وإستخراج ثروة المناجم » ه . ج ولز فى كتاب «تاريخ العالم» صفحة ٢٨٧ وما بعدها .

« ... ولنضرب مثلا بنشاط الأموال الانجليزية فى الصين : فمنذ

لاحقة ، مع نضج الرأسمالية والامبريالية ، فإن الحاجة إلى فتح الأسواق ، وإحتكار الخامات ، مازالت دافعا رئيسيا من دوافع الاستعمار .

غير أنه زادت أهميته ! فلم يعد مجرد حصول على الذهب والشاى

ـ أكثر من مائة سنة كان يوجد فى الصين من يدعى مستر جاردن ومستر ماتيسون . كان أولهما تاجرا والثانى قومسيونجيا وقد اشترك مع الأول فى إمتلاك سفينة تجارية للتجارة بين الصين والهند . وكانت سفينتهما تحمل بغير شك كميات كبيرة من الأفيون من الهند ، إذ كان أكثر السلع رواجا فى الصين . وبأرباحهما من الأفيون كانا يشتريان من الصين الشاى ، والحرير وسائر المنتجات الصينية . وكان مستر جاردن ومستر ماتيسون بارعين موفقين فى التجارة . وبأرباحهما من هذه العمليات إشتريا سفينة ثانية ، فثالثة ، فرابعة .. وهكذا حتى إذا تأسست المستعمرة الانجليزية فى هونج كونج سنة ١٨٤٠ كانت « شركة جاردن ، ماتيسون وشركاءهما » قد أصبحت أكبر شركة فى الشرق الأقصى وبمرور الزمن عاد مستر جاردن ومستر ماتيسون إلى وطنهما فى اسكتلندا ولكن أبناءهما وأحفادهما بقوا يديرون أعمال الشركة فى هونج كونج ، وفى سائر الموانى الصينيه التى كانت تفتح للتجارة . ثم أصبحت تملك مصانع الغزل والنسج ، وأحواض بناء السفن .. إلى آخره ، ثم إشتركت فى تأسيس بنك

والتوابل للمتاجرة فيها . بل ظهرت خامات أخرى أخطر وأجل . كالبترول والصلب والمطاط ، واليورانيوم !.. وغيرذلك . وأضحت هذه الخامات الموجودة فى المناطق المتخلفة بوفرة أكسير الحياة للدول الصناعية الكبرى.. بغيره تتوقف المصانع ، وتنهار المؤسسات ولا تتحرك الجيوش .

وقد أسلفنا كيف إستعمر الانجليز الهند أول الأمر لإحتكار تجارة الشاى والقطن وغيرها . وكذلك إستعمر الإنجليز مصر وحولوها إلى مزرعة قطنية تمون الغزالين فى لانكشير بحاجتهم منه بأسعار مناسبة . غيرأن تجربة الانجليز فى البترول الايرانى ، من مبدأها إلى منتهاها ، عميقة الدلالة على أهمية إحتكار المواد الخام وعلى الدور الذى يلعبة هذا الاحتكار فى السياسة .

فحين حصل « وليم داركى » منذ نصف قرن على إمتياز البترول فى

ــ هونج كونج وشنغهاى الذى غدا من أكبر بنوك العالم. ثم شاركت فى مؤسسات السكك الحديدية فى الصين ، وكانت أسهم هذه المؤسسات توجد وتباع فى لندن .

واليوم فان هذا البيت ما زال من أعظم بيوت التجارة مع الصين اذ يملك أسطولا من بواخر الشحن الكبرى وعددا من المصانع ، والأحواض والمؤسسات . وقد بقيت هــذه الشركة الضخمة حتى الساعة شركة « خاصة » يملكها أفراد أى أنها لم تقم قط على أن يعود ــ

جنوب إيران (١) . لم يكن الأمر يعنى الحكومة الانجليزية كثيرا .. فهو مجرد استثمار فردى يقوم به أحد الأغنياء . غير أن « فيشر » رئيس الامبرالية البريطانية بدأ يعلن أن الفحم سوف يختفى كوقود تسير به البواخر وسوف يحل محله البترول . لأنه أرخص نفقة وأقوى أثرا . ولأن الفحم الموجود فى إنجلترا بكثرة لن يكفى النمو السريع للأساطيل الانجليزية ، حربية وتجارية وظلت الحكومة الانجليزية تتردد زمنا ، حتى أقدمت ألمانيا وغيرها على إنشاء أساطيل كبيرة ، مما جعل إنجلترا تحزم أمرها وتحول سفنها إلى سفن تسير بالبترول ، مما زاد من قوة أسطولها بما يعادل ٥٠ ٪

وقد كان الفحم مضمونا لأنه فى أرض الجزيرة . أما البترول ففى أرض غريبة ، بعيدة ، وراء البحار . لذلك دخلت الحكومة الانجليزية شريكة فى شركة البترول الانجليزية الايرانية بنسبة ٥٠ ٪

— ريعها على النفع العام . بل نمت وتضخمت على أساس إعادة إستثمار الأرباح ! » من بحث بعنوان « التجربة الانجليزية فى الاستثمار الخارجى » كتبه « سيدنى كين » ونشرته الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والإجتماعية .

وقد ذكر « سيدنى كين » أن الاستثمارات الانجليزية فى الخارج وصلت فى سنة ١٩١٣ إلى ٣٠٠٠ مليون دولار .

(١) « حرب البترول فى الشرق الأوسط » للدكتور راشد البراوي »

وقرنت ذلك بالتعاقد على الشركة على أن تورد ٣٠ ٪ من إنتاجها السنوى للأسطول البريطانى بثمن مخفض . وبذلك أصبحت انجلترا مسيطرة على بترول إيران .. ثم العراق .. ثم إمتدت إلى الشرق الأوسط كله تدريجيا . فإن سيادتها على البحار السبع تقوم على هذا الذهب الأسود المنبثق من قلب الشرق الأوسط .

فلم يكن سهلا بعد ذلك أن يقرر البرلمان الإيرانى تأميم البترول وتقف انجلترا ساكتة . وقد أرغت انجلترا وأزبدت ، وأرسلت البلاغات والانذارات ، ولوحت أكثر من مرة بالأسطول ، وبلواء المظلات وتبنت صحفها دعوى « حماية أرواح الأجانب فى منطقة البترول » دون أن يثنى ذلك كله إيران عن التأميم . وهنا يجب أن نقرر حقيقة بالغة الأهمية فى الموقف ، وهى : أن انجلترا لم يمنعها من التدخل المسلح فى إيران حتى الساعة لارغامها على العدول عن قرار التأميم إلا أن حدود إيران لاصقة بروسيا . وأن أى تدخل مسلح قد يؤدى إلى زحف روسى مباشر بمقتضى معاهدتها المعقودة مع إيران . مما كان ممكنا أن يقود إلى كارثة عالمية فى غير أوانها : كذلك منع انجلترا من التدخل الموقف الذى اتخذته أمريكا وخذلانها لانجلترا .

وموقف أمريكا من هذا النزاع عميق الدلالة على تلهفها لوضع يدها على هذه الآبار ، وإلى أى حد تذهب فى سبيل هـذه الغاية . فقد أصبح واضحا أن أمريكا تميل إلى التخلص من رأس المال الانجليزى فى إيران ، كما تخلصت منه تقريبا فى مناطق أخرى كثيرة

ثم جاء تصريح السفير الأمريكي أبان إشتداد الأزمة بأن شركة «أرامكو» تدفع للملكة السعودية ٥٠ ٪ من صافى الربح لا ٣٠ ٪ كما تفعل الشركة انجليزية .. جاء هذا التصريح ضربة عنيفة لكل أمل للانجليز فى التفاهم. رغم مافى ذلك من تضحية بمصلحة هامة من مصالح حليفتها الرئيسية، انجلترا.

واليوم تقف أمريكا هذه الوقفة، وتشعر شعورا عنيفا بحاجتها الملحة إلى وضع اليد على منابع الثروة الطبيعية فى البلاد المتخلفة. فقد حجز أمريكا عن ذلك فى الماضى، إلى حد ما، إستكفاءها الذاتى وما كانت تنضح بها أرضها البكر من خيرات وافرة، أتاحت لها أن تقيم صناعة هائلة ليس لها فى التاريخ كله نظير، كما أنه رفع درجة الإستهلاك فيها - وفيها أكثر من مائة مليون نسمة - إلى حد كبير.

غير أن هذه الصناعة الكبيرة والحياة المسرفة قد كادت تأتى على المخزون فى الأرض من رصيد. فبعد أن كانت الولايات المتحدة - ومازالت - هى الدولة الأولى فى العالم فى إنتاج الكثير من الخامات الضرورية. بدأ هذا الإنتاج يتوقف عن الزيادة، ويشح وترتفع نفقاته فى بعض الحالات، كالبترول. فى الوقت الذى إكتشفت فيه تلك المواد بكميات هائلة فى مناطق أخرى.

وبدأ رجال الصناعة يتوجسون خيفة من إنكماش خطير. ففيما يتعلق بالبترول وحده، تقدر حاجة الولايات المتحدة إليه بعد سنوات بأكثر من ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ برميل يوميا. فإذا لم يف بترولها

الخاص بهذا الفيض المتدفق ، ولن يفى ، فكيف يكون الحال ؟ هل تغلق المصانع أبوابها ؟ أم يهبط عدد السيارات العامة والخاصة فى بلد السيارات ؟ أم تتوقف البواخر والبوارج والطائرات ؟ إن المسألة كما هو واضح مسألة حياة أو موت .

وأمريكا لا تطمئن إلى ترك هذه الخامات لأصحابها يتاجرون فيها معها ويبادلونها بها سلعا مغايرة . فهم قد يرفعون السعر . أو يتصرفون فى خاماتهم بما لا يلائمها . أو يتعرضون لتغيرات سياسية تفسد عليها الأمر كله : يضاف إلى ذلك الرغبة الملتهبة فى الإحتكار والسيطرة ، والإستئثار . فخير وسيلة إذا هى أن تمتلك أمريكا هذه المنابع مباشرة ، وأن تحتكر إستخراجها وتجارتها ، وحمايتها أيضا . فبذلك تضمن لصناعتها المرتبة الأولى ودوام السيطرة . وتضمن التصرف فى الخامات على النحو الذى يلائمها .

ومن أمثلة « تصرفها فى الخامات على النحو الذى يلائمها » مالوحظ بحق (١) على طريقة شركة « آرامكو » فى إستغلال آبار المملكة السعودية . فقد بلغ إنتاج هذه الآبار فى سنة ١٩٤٠ ٥٠٠٥٧٠٠٠ برميل . ثم زادت إلى ٢١٣١١٠٠٠ سنة ١٩٤٥ ثم ٥٩٩٤٤٠٠٠ سنة ٤٦ ثم ٨٩٨٥٢٠٠٠ سنة ١٩٤٧ . وقد زاد الآن على مائة مليون برميل .

---

(١) أحمد حسين فى كتاب « مشاهداتى فى الجزيرة العربية »

أى أن معدل الاستخراج تضاعف فى خلال عشر سنوات ، عشرين مرة ! وهذا إستنزاف خطير لتلك الآبار يهدد بنضوبها سريعا ، والحكومة هناك لا تضع حدا أعلى للاستخراج حرصا على المصلحة العامة لها . والشركة تبالغ فى إستخراج البترول من المملكة السعودية ، على حين تحتفظ بآبارها الموجودة فى أمريكا نفسها . . لأن هذه مضمونة والأولى غير مضمونه !

• • •

كذلك فإن سيطرة أمريكا على الموارد الطبيعية ، يضمن لها فى الوقت ذاته السيطرة - كبائعة - على أسواق البلاد المتخلفة . التى لن تقوم فيها وفقا للنقطة الرابعة - كما أوضحنا - غير الصناعات المكملة أو الخفيفة .

فكأن رخاء أمريكا يجب أن يبنى على تعاسات الشعوب ! وكأن الرأسماليين الأمريكيين لا يقنعون إلا برخاء السادة ويتركون للشعوب الأخرى ما يفضل عادة للتابعين . وكأنه حتم على الشعوب المتخلفة - لأنها متخلفة اليوم - أن تظل متخلفة غدا ، وأن تكرس قواها لتكون يدا عاملة تعمل من أجل حملة الأسهم فى نيويورك والمضاربين فى وال ستريت . كما كان الملايين من أبناء آسيا وافريقيا يموتون ، ليتمكن رجال الصناعة الانجليز والصيارفة فيها من أن يحكموا العالم .

الأسباب الاستراتيجية

يستبد بأمريكا القلق ، لوجود دولة شيوعية كبرى تترامى حدودها بين أوروبا وآسيا . وهى إذ ترسم خططها وتنظم المستقبل كما يتراءى لها ، لا تغفل لحظة واحدة عن المارد الروسى ، الذى يتهدد دائما هذه الخطط بما يصدره إلى الأقطار المجاورة له - وغير المجاورة أيضا - من المبادىء والدعايات والمساعدات . فليس مصادفة أن تنتصر الشيوعية فى الصين ، وتلتهب أقوى ثوراتها فى كوريا وبورما والهند الصينية وايران . ناهيك عن الدول التى أصبحت شيوعية فعلا فى شرق أوروبا .

وقد كتب الكاتب الأمريكى جورج جالوب مرة يقول « ان روسيا تعد الفلاحين بتملك الأرض والعمال بالتخلص من أصحاب العمل . فماذا نفعل نحن لنكسب فى هذا المزاد ؟ »

والحق ان أمريكا لا تفعل شيئا . فهى بدلا من أن تقابل الشيوعية فى منتصف الطريق ، وتنتهج سياسة تحرير حقيقية للشعوب المضطهدة فى آسيا وأفريقيا ، نراها تصر على ابقاء الأوضاع البالية الراهنة ، مادامت هذه الأوضاع فى مصلحتها المباشرة .

وهى لاتملك أن تفعل غير ذلك . مادامت مسوقه فى سياستها بما تمليه مصالح انر أسماليين فيها . فهى تؤازر الاستعمار الانجليزى والفرنسى والهولندى لأنها تستطيع فى ظله الاشتراك فى نهب البلاد المحتلة واحتكار خاماتها وتصدير رؤوس الأموال اليها ، وهى تأبى على الصين مقعـــدها فى مجلس الأمن لأنها أغلقت فى وجهها الأسواق وألغت الاحتكارات . أى أن أمريكا تصر على الاحتفاظ بجوهر الاستعمار كاملا غير منقوص ،

ولما كانت وسيلة أمريكا السياسية والاقتصادية عاجزة على هذا النحو عن مكافحة الشيوعية . فلم يعد لديها غير الوسيلة العسكرية . . فمضت تجيش الجيوش وتسلح البلاد وتنظم المعاهدات فى حلقات مترابطه ، تضغط بها على روسيا والدول التى تسير فى فلكها . فهى بذلك فقط تستطيع أن تقف « بالقوة » فى وجـــه انتشار المبادىء الشيوعية .

وليست أغراض أمريكا من هذه الاستعدادات دفاعية فحسب ، بل وهجومية أيضا ، فهى لن تقتل روسيا بهذا الحصار ، وهى لاتحلم بثورة داخلية تغير نظام الحكم فيها ، سواء كان ذلك لرضا الشعب هناك عن النظام القائم أم لحركات التطهير التى أجريت أم لقبضة الحكومة القوية هناك على الحالة . فليس من أمل إذا إلا بتحطيم هذا النظام بعمل خارجى : حرب ثالثة مثلا !

أى أن الاستراتيجية الأمريكية تنتهى الى حل واحد هو :

تحكيم القوة .

وهنا يكمن خطر جديد .

فدول الشرق الأوسط مثلا - كبلاد متخلفة - قد غرس فيها الأمريكان رؤوس أموالهم وأصبحت سوقا لتجارتهم ومخزنا لبترولهم فالآن يجيء دور الاحتلال العسكرى .. على شكل قواعد جوية تبنى فى الظهران وليبيا ومراكش والأردن وقبرص ومالطه وتركيا واليونان . وقواعد أخرى يريدون بناءها فى مصر والعراق وسوريا .

ولم تجشم أمريكا نفسها مشقة أخذ رأى الشعوب صاحبة هذه البلاد ، مكتفية بقبول « أولياء الأمر ! » فيكفى فى مراكش موافقة فرنسا وإن كان المراكشيون يقتلون فى نفس اللحظه مطالبين بحرية بلادهم ، ويكفى فى ليبيا موافقة الانجليز ، وان كانت الأمم المتحدة قد منحتها استقلالها .

وليس هذا الكلام من باب « سوء الظن » ولننظر مثلا الى ما نشرته جريدة النيويورك تيمس فى ١١ مارس ١٩٥١ لمراسلها كليفتون دانييل : إذ يقول ان شرق البحر الأبيض هو بمثابة الجناح الأيمن لجيوش الاطلنطى وان هذه الجيوش عليها فى حالة الحرب أن تحافظ على إستقلال إيطاليا ويوغسلافيا واليونان وتركيا وسلامة الطرق الجويه والبحرية التى تربط المحيطين الأطلنطى والهندى وآبار البترول الواسعة التى تستغلها الدول الغربية فى البلاد العربية وإيران . .

وبعد أن يأتى على تفاصيل الاستعدادات والقواعد التى تقيمها

أمريكا يقول « ويستطيع السلاح الجوى الأمريكى الذي يملك قاذفات قنابل يمتد مجال ضربها لدائرة قطرها ٤٠٠ ميل أن يدمر بسهولة أى هدف كبير خلف الستار الحديدى من القواعد التى يملكها حاليا والتى يزمع إنشاءها . » ثم يقرر فى النهاية أن الفجوة الوحيدة فى هذه السلسلة هى اصرار مصر والعراق على جلاء الانجليز !

وأدق من ذلك مانشرته « الايكونومست » اللندنية فى ٣ / ٣ / ١٩٥١ بعنوان « القواعد والمعاهدات فى الشرق الأوسط » إذ قالت « وقد ارتبط اضطراد الاهتمام السياسى الأمريكى بمنطقة الشرق الأوسط بزيادة نشاط الشركات الأمريكية فى إكتشاف وإستغلال بترول الخليج الفارسى . وأصبح هدف أمريكا الآن الدفاع عن هذه المناطق ذات القيمة العظيمة وضمان تموين دول ميثاق الأطلنطى بأكبر كمية ممكنة من البترول المستخرج منها فى حالة الحرب .

« ويستطيع الأمريكيون بغير شك الحصول على إمتيازات فى الأردن لبناء أو إضافة منشآت للقواعد الجوية الحالية التى قام بإنشاءها السلاح الجوى الملكى البريطانى . ولكن المرء لايسعه إلا التساؤل عن مدى أهمية بناء مطارات ضخمة فى تلك البلاد المحاصرة من كل جانب ؟ والواقع أن كل هذه المشروعات تتوقف على عقد معاهدات جديدة مع مصر والعراق يمكن بها إنشاء شبكة من القواعد فى نصف الدائرة التى تحيط باسرائيل أو يحسن الموجود منها حاليا وذلك لحماية حقول البترول وأنابيبه ومعامل التكرير والموانى ، كما

أنه من شأن وجود قوات من السلاح الجوى البريطانى فى العراق ومنطقة قناة السويس حماية القواعد الأمريكية والانجليزية الأمريكية التى تقع فى مجال قاذفات القنابل الصاروخية .

« وقد فشلت كل المحاولات لانشاء قيادة مشتركة مع المصريين للقواعد الجوية والبرية والبحرية البالغة الأهمية فى منطقة قنال السويس على أنه من المأمول أن يتم تنظيم قواعد انجليزية أمريكية مصرية مشتركة فى منطقة قنال السويس وقواعد انجليزية أمريكية عراقية مشتركة فى العراق . ومن بين جميع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية - نرى فى المملكة السعوديه وحدها قاعدة أمريكية كبرى بالقرب من حقول البترول فى الظهران . وهى مجهزة خير تجهيز لاستخدام قاذفات القنابل والوحدات المقاتلة . كما أن أنابيب البترول الممتدة من العراق والمملكة السعوديه الى البحر الأبيض تحميها قاعدة جوية فى قبرص سيساهم الأمريكيون فيها قريبا .

« وتترى أخبار سارة تقول ان الأمريكين على وشك منح سوريا اعانات ضخمة من الدولارات للقيام بمشاريع رى سيكون من أثرها احداث استقرار فى السياسة السورية ! »

وهكذا تمضى أمريكا وانجلترا فى تنظيم الدفاع عن « ممتلكاتها » فى الشرق الأوسط . وأى شىء لايملكوه فى هذا الشرق المسكين ؟ البترول بترولهم .. وخطوط المواصلات خطوطهم .. والمشروعات الصناعية والزراعية المزمعة - وفقا للنقطة الرابعة - مشروعاتهم .

فليس لنا فى بلادنا شىء ، وليس لنا بناء على ذلك فى سياستها رأى .
فاذا قررت أمريكا الحرب فاتها الحب ، الطائرات تخرج من أرضنا
تشن غاراتها ، وعلينا أن نتوقع الرد ، وتشب النار فى السوق، ويضيع
الأقزام تحت أقدام العماليق !

ألم نر رحلات ما كجى ودور تسون ؟ ألم نر مؤتمرات مالطه ؟ ألم
نسمع البيان الثلاثى الذى أعطت به أمريكا وانجلترا وفرنسا لنفسها
حق حفظ النظام فى الشرق الأوسط وتوزيع السلاح على دولها أو
منعه عنها بقسطاسها الذى تراه ؟ فهل أخذ رأى الحكومات الشرقية
فى شىء من ذلك كله ؟

فماذا بعد ؟

تكتمل حلقات الإستعمار جميعا من إستغلال إقتصادى وإحتلال
عسكرى و « وضع يد » سياسى ، ثم نجد بين المصريين من يدعو
بملء فمه إلى قبول النقطة الرابعة ، ومن يجرؤ على أن يؤكد أن
إستثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر شىء .. والتدخل السياسى
شىء آخر ! فى الوقت الذى يقول فيه الأمريكان أنفسهم أن هذا
الإحتلال العسكرى هو المحافظة على تلك المصالح الإقتصادية (١)

---

(١) فى ١٥ مايو ١٩٥١ أدلى الجنرال برادلى رئيس هيئة أركان
حرب الجيوش الأمريكية بأقواله أمام الكونجرس فى موضوع عزل
الجنرال ماك آرثر فقال : « إن مهمة القوات الأمريكية هى الحيلولة
دون الشيوعية وإمتلاك القوة البرية والمواد الخام والقدرة الصناعية
التى لابد منها للسيطرة على العالم »

فماذا نقول ! بعد أن قال ذلك المجلس الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة . وقاله الأمريكان والانجليز مسئولون وغير مسئولين لو أن هؤلاء الدعاة قالوها صراحة : إن من مصلحتنا أن تستعمرنا أمريكا لجاء رأيهم أقرب إلى النزاهة وأجدر بالاحترام . ولكنهم فى حقيقة الأمر يبتلعون كل الحقائق الدامغة فى سبيل فائدة واحدة : تلك التى تعود على الطبقة القليلة التى تطمع فى مشاركة رأس المال الأمريكى سياسته ، والاستفادة من خدمته .

الحكومة المصرية .. تقبل!

بالرغم من كل ذلك، قبلت الحكومة المصرية برنامج النقطة الرابعة، قاصرة قبولها - حتى الآن! - على المعونة الفنية فحسب، دون المعونة المالية. ووقع وزير الخارجية المصرية إتفاقية بذلك مع الحكومة الأمريكية فى ٥ مايو ١٩٥١. وقبل ذلك، قبلت البرنامج من دول الشرق الأوسط دولتان : إسرائيل والأردن. ورفضته سوريا

وكان الدفاع الوحيد الذى ساقه المسئولون لتبرير هذا القبول، أن الحكومة قبلت المعونة الفنية فقط وأنها غير ملزمة بقبول المعونة المادية بعد ذلك.

ويظهر الخلل فى هذا الدفاع إذا لاحظنا أن الحكومة المصرية لم « ترفض » المساعدة المادية، بل أرجأت البت فيها إلى وقت آخر. يتضح لنا ذلك من الرجوع إلى نص المذكرة التى رفعتها وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء فى ١٢ نوفمبر ٩٥٠ والتى وافق مجلس الوزراء عليها، إذ جاء فى نهايتها : « أنه لا يوجد ما يمنع من قبول المعونه الفنية طبقا للنقطة الرابعة من مشروع الرئيس ترومان فى الحدود الآتية.

(١) أن تقصر الاستفادة على المعونة الفنيه فحسب، وأن يترك البت فى مسألة توظيف رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر إلى ما بعد

البت فى معاهدات الإقامة » .

فليس لنا إذاً أن نستريح ونركن إلى أننا قد قبلنا المساعدة الفنية « فقط ! » فالمقدمات تدل على ماوراءها . خصوصاً وأنه من طبيعة البرنامج أن نقبل المساعدة الفنية أولا . حتى يتمهد السبيل كما أسلفنا لرؤوس الأموال الأمريكية التى تأتى بعد ذلك . وأن الحكومة الأمريكية ذاتها لم تطلب منا قبول المساعدة المالية جديا بعد ، لأنها هى نفسها مازالت بصدد تنظيم طرق قيامها بتقديم هذه المساعدة ، أى أنها لم تضع بعد كل تكتيك الزحف الاستعمارى الجديد ولأن قبولنا المساعدة الفنية أولا نوع من كسب الوقت ، حتى تبدأ البعثات الفنية عملها ريثما تتفق الحكومتان على المساعدة المالية فى مفاوضات طويلة .

وعلى أية حال . فاننا نؤكد للمسئولين أن أول نصيحة سيقدمها الفنيون الأمريكيون لنا هى : أن نقبل المساعدة المالية لشدة حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأمريكية ! .

ثم أنه لو كان تفكير المسئولين قد إنصرف إلى مجرد قبول المساعدة الفنية فقط . لكان ذلك أدعى إلى العجب . فما الذى يجعلنا نوقع معاهدة باستقدام خبراء وبعثات فنية من أمريكا على التحديد ؟ ولما لا نمضى فى إستقدام الخبراء الفنيين من شتى بقاع الأرض فيكون مجال الإختيار أمامنا أوسع . وقد يكون من الخبراء من يوجدون فى بلد تتشابه ظروفه مع ظروفنا فيكون نفعه أكبر . بل لماذا

لا نستقدم الخبراء من أمريكا نفسها . غير مقيدين بخطة سابقة ، ولا بمشروعات تحظى بموافقة الحكومة الأمريكية ؟

فاذا كان القصد هو الإستفادة من مساهمة الحكومة الأمريكية فى بعض نفقات هذه البعوث . فلماذا لم نلجأ إلى الأمم المتحدة التى تعرض علينا بعثات بشروط مماثلة ؟

الفرق بين ماقبلته الحكومة المصرية ، وبين ما كنا نراها خليقة أن تفعله .. هو أن خبراء النقطة الرابعة سيبحثون طبقا لخطة موضوعة لهم هناك . وسيقدمون مشورتهم وفى ذهنهم حقيقتان : الأولى ضرورة لجوئنا إلى رؤوس الأموال الأمريكية ، والثانية أن تكون المشروعات المزمعة ملائمة لمصلحة رأس المال الأمريكى هذا ، ثم تجىء المصلحة المصرية فى الصف الثانى .

والحق أنه لم يكن غريبا أن تصل الحكومة المصرية إلى هذا القرار ، وأن يؤيدها فيه البرلمان المصرى إذا راعينا « الجو » الذى قوبلت به النقطة الرابعة فى مصر . . من الجهات الرسمية [illegible] على حد سواء .

فالحكومة المصرية لم تتلق البرنامج على أنه [illegible] الدرجة الأولى ، حتى تبحثه على هذا النحو . [illegible] البعيدة ، مكتفية بما رأته أمامها من مساع[illegible] المظهر . غير دارية بأن أمريكا إنما قدمت [illegible] سهل القبول . ولأن قبوله ، يسهل [illegible]

تركت الحكومة المصرية أمر بحث البرنامج بين يدى «كبار الموظفين» كأنه مسألة عادية مما يطرح عليهم ويبصمونه كل يوم ؟ . ومن التجنى أن نطالب كبار الموظفين عندنا أن يتحرروا من قيودهم روتينهم ، ويبحثوا المسألة ذلك البحث السياسى والإقتصادى المتسع مستقرئين التاريخ ، باحثين عن النوايا ، متفهمين للوضع الذى ينطوى عليه المشروع ، من جعلنا تابعين لأمريكا إقتصاديا . وهم - إذ حرموا على أنفسهم هذه الأبحاث - أصبحت القضية أمامهم واضحة : دولة خيرة تعرض علينا مساعدة فنية تساهم مشكورة فى نفقاتها . ونحن فى حاجة إلى الخبرة الفنية . فالنتيجة البديهية أن نقبلها !! .

ولسنا ندرى إذا كانت الحكومة قد أعطت المسألة هذا الثوب عن طيبة قلب ، أم عن عمد لتمريرها بعيدا عن كل جدل سياسى متسع ؟

وليست الحكومة وحدها هى التى قصرت فهناك البرلمان بمجلسيه لم يفكر واحد من أعضائه أن يطرح الأمر للمناقشة . وهناك الصحافة . .
[illegible] بتنا فيها أعظم !

[illegible] الكبيرة الراسخة . لم تفعل أكثر من نشر بعض [illegible] دا ، التى تؤيد البرنامج تأييدا مطلقا ، بغير قيد ولا [illegible] الصحف من لم تنشر عن هذا البرنامج الخطير [illegible] نشطت لنشر «أخبار» البرنامج بغير توجيه ، [illegible] ، والكلمات التى ألقيت فيها !

[illegible] يعلق عليها الأحرار فى هذا البلد آمالا

كبيرة . فقد أثبتت مرة أخرى صحة النقد الذى يوجه اليها دائما :
من أن اهتماماتها كثيرا ماتطفو على السطح فقط ، وأنها تعمد فى
المعارضة والكفاح الى الضرب على الأوتار الحساسة عند الناس
والاكتفاء بالنغمات العالية ، التى تؤدى الى التهييج قبل أى شىء آخر
لذلك فقد غفلت - الى لحظة متأخرة - عن الخطورة المستترة فى هذا
البرنامج .. هذا الزحف الاستعمارى الشامل الذى يدب الينا بمليل فى
خفوت ، وهدوء واصرار !

وهكذا مر من البرنامج مامر . دون أن يرتفع صوت قوى
لمعارضته ، ودون أن يعلم معظم الناس معنى هذه النقطة الرابعة ...
غير ماتنشره عنها الدعايات من أنه صدقة تمنحها أمريكا . . لوجه
الله ! هذا فى الوقت الذى نجد فيه المطابع الأمريكية لا تكف عن
إخراج عشرات الكتب والأبحاث والمناقشات عن النقطة الرابعة !
ولا تترك جامعة واحدة الفرصة دون أن تذيع عنها المحاضرات .

والحق أن انخفاض مستوى الوعى فى هذا الوطن قد أصبح
حقيقة مؤسفة . ومسئولية أصحاب الاقلام عن ذلك واضحة ...
سواء فى ذلك منهم من يسكت عن الكلام ، ومن لايقول إلا كفرا !

كلمة أخيرة

إن أحدا لاينكر مانحن عليه من تخلف ، أولا يستنكره . بل لعل كلمة « تخلف » لاتعدو أن تكون تعبيرا مهذبا عن الحقيقة القاسية . ولنتأمل كيف تشرح الباحثة الانجليزية « دورين واربنر » هـــذا التخلف ، فى مطلع كتابها عن « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » :

« جوع شامل ، أوبئة متفشية ، نســبة من الوفيات مرتفعة ، أرض بور ، إقتصاديات متخلفة .. تلك هى عناصر الحياة التى تحياها الأغلبية الـكبرى من سكان الشرق الأوسط . إنه فقر لا مثيل له فى أوربا ، يعتبر الماء النقى فيه ترفا ! والدخل المالى منخفض جدا - يتراوح بين خمس وسبع جنيهات للفرد فى السنة - ولـكن المقارنة النقدية وحدها لاتـكفى لتصوير الحالة .. بل يجب أن نذكر الجهل والمرض، وأكواخ الطين التى يشترك فى سكناها الإنسان والحيوان ، وروث البهائم الذى يجمعونه ويجففونه . . وبالاختصار لا يوجد هناك « مستوى معيشة » بالمعنى الذى يفهمه الأوربى ، بل هناك مجرد « وجود » فقط لا غير ! »

ولا خلاف على أسباب هذا التخلف . فهى تتلخص فى ضعف الإنتاج وسوء التوزيع ، فرجال الأعمال الذين يرون العلاج كل

العلاج فى زيادة الإنتاج فحسب يتجاهلون أن هذا الزائد من الإنتاج بدوره ، لو وزع بالطريقة التى يوزع بها الدخل القومى فى الوقت الحاضر لما تغير الوضع بالنسبة للشعب فى شىء . فان زيادة إنتاج أحد المصانع لا يعنى فى واقع الأمر زيادة دخل العامل ، بقدر زيادة فائض القيمة الذى يحصل عليه رب العمل .

وهذا الوضع هو الذى تعرضه علينا النقطة الرابعة . أن يتعامل الشعب المصرى مع أرباب العمل الأمريكيين . فالشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد . ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر ولو امتلأت الأرض بالمشروعات إذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى . لا يبقى من ربحها فى مصر شىء الا أجر العمل فيها .. الذى لا يدخر ، ولا يستثمر ، بل ينفق ساعـــة بساعة على أدنى مطالب العيش .

فليس يرضينا أن نرى المصانع تبنى فوق أرض مصر ، إذا كانت مملوكة لغيرنا . انما يرضينا أن تكون خيرات هذا الانتاج عائدة على الوطن الذى تستخرج تلك الكنوز من جوفه .

وقد يحق طلب المساعدة المالية للدولة التى تفتقر الى رؤوس الأموال المحلية تماما كالمملكة العربية السعودية ، أو ليبيا أو غيرها من المناطق القاحلة . ولكن هذا الطلب من بلد كمصر يبدو غاية فى الغرابة لأن فى مصر رؤوس أموال ، ولأن حكومة مصر لم تستنفد بعض

شتى الطرق لتوجيه رؤوس الأموال المحلية وجهة الانتاج المثمر ، حتى تذهب فتنظم طرق تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى مصر !

وقد كنا مستطيعين أن نقول للحكومة فى كلمة واحدة : ان الطريقة المثلى فى الاستفادة من الثراء القومى وتوجيه الانتاج هى الطريقة الاشتراكية . التى تهدف الى زيادة الانتاج بما يحقق أكبر خدمات ممكنة ، لا أكبر أرباح للمنتج . كما تهدف الى اقرار العدل الاجتماعى فى التوزيع ، غير أننا لا نريد أن ندخل الآن فى جدل مباشر عن النظام الاشتراكى . مؤكدين أن الحكومة ـ لو أرادت ـ لاستطاعت أن تحقق الكثير من هذه الأغراض ، فى ظل النظام الرأسمالى الذى تتمسك به ،

فنحن نعرف أن الأغنياء عندنا مازالوا يحبسون أموالهم فى الاستغلال الزراعى ، وأن اقبالهم على الصناعه أضعف مما يمكن أن يكون . فالغنى الذى يملك آلاف الأفدنة ، يتبقى لديه كل سنة ـ بعد الانفاق فى الاستهلاك ـ فائض كبير من الأموال . والحكومه تترك له هذا الفائض سليما تقريبا دون أن تفرض عليه الضرائب المناسبة ، وهو لا يجد بابا يستثمر فيه هذه الأموال غير باب واحد هو : شراء الأرض فمن عنده ألف يريدها ألفين ومن عنده ألفين يريدها ثلاثة .

ومساحة الأرض المزروعة عندنا ثابتة لا تزيد تقريبا ، ولكن المشترين يتزايدون ، والفائض من أموالهم يتجدد كل سنه ويتراكم .

يزيد الطلب والعرض ثابت . فتكون النتيجة إرتفاع ثمن الأرض إرتفاعا سريعا مضطردا . . حتى أصبح ثمن الفدان الواحد يصل إلى ٧٠٠ جنيه .

وفضلا عن أن هذا الإرتفاع يسحق الفقير تحت عجلة الغنى . فانه إرتفاع لا نفع فيه على الاطلاق ، ومن ورائه الضرر . فهو لا يضيف إلى الثروة القومية جديدا أو يزيد من قوتنا الإنتاجية فتيلا . إنما هو عملية مزايدة متصلة على نفس المساحة من الأرض . والأموال التى تنفق فى هذه المزايدة ضائعة بغير مقابل .

بل أن هذا النطاق الضيق الذى تعمل فيه رؤوس الأموال المصرية لايشمل « الأرض » بوجه عام ، بل الأرض المزروعة الجيدة فحسب . فقلما نجد مالكا مصريا يقدم على إستصلاح أرض جديدة . ذلك أنه لا يفكر فى خطط طويلة لتنمية الثروة . فأقصر طريق هو الاستزادة من الأرض الصالحة ، ومضاعفة الضغط على الفلاح وانهاكه بالعمل وإرهاقه بالإيجار الباهظ ليمتص منه أقصى مايستطيع .

وليس أقوى من أن نكرر ذكر ما قاله مستر ماكجى « أن الثروة فى البلاد المتخلفة قد أصبحت تقليدية لا تزيد ، وأرباحها تنفق فى شراء الأرض وتكوين الإقطاعات أو إقتناء الذهب والأحجار الكريمة . فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين ، لا بالبحث عن إنتاج جديد فى ميادين جديدة . وهكذا إقترن الربح بالإستغلال » .

وأهم أسباب هذه الظاهرة - فى مصر مثلا - أن رؤوس الأموال

المصرية مازالت تتميز بجبن ملحوظ . فهى لا تجسر على إقتحام ميادين الصناعة والإستصلاح وتفضل أن تظل منكمشة فى نفس نطاقها القديم : الأراضى الجيدة ، والأسواق المعروفة للتصريف . . بل ونفس المحاصيل أيضا! والسبب الثانى أن طبقة الأقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين عندنا طبقة غير منتجة على العموم . فأفرادها ينتهى جهادهم فى الحياة - أو بالأحرى إنتظارهم ! - بتسلم «حجج» الميراث من الآباء . وبعد ذلك يكرسون وقتهم للبحث عن الوسائل التى ينفقون بها أموالهم ، فى فراغ غير نبيل ، وخمول مرصع بالذهب .

فلماذا لا توقف الحكومة هذا التيار المدمر ؟ لماذا لا تضع حدا أعلى للملكية الزراعية ، وتقرن ذلك بضريبة تصاعدية باهظة على الأراضى ؟ ليس فى الأمر مصادرة ، ولا نزع ملكية ، ولا إعادة توزيع . . إنه مجرد تحويل لفيض المال الذى يتراكم فى الريف ويضيع فى المزايدة إلى ميدان الصناعة الرحب .

أن ذلك يوقف على الأقل تلك الدورة الجهنمية التى تركز الملكية الزراعية كل يوم فى أيدى أقل . وتغتصبها من محرومين جدد . مما أصبح ينذر بشر مستطير .

ولماذا لا تقف الحكومة فى وجه الاسراف والاستهلاك الزائد عن الحاجة ، بالضرائب والجمارك وغيرها ؛ هذا الإسراف الذى أدى إليه ما أسلفناه من تراكم الأموال فى أيدى قليلة مما أصبح إنفاق المال معه نوعا من الضياع أو التجميد . من ذلك إنفاق جانب

كبير من الأموال فى شراء السيارات والفريجيديرات والعطور . .
وتجميد مئات الألوف من الجنيهات فى خاتم يتحلى به رجل أو عقد
يزين صدر حسناء ، وثمن حبة واحد من حبات العقد يفتح أبواب
العمل والكسب أمام عشرات من المواطنين .

وهذه الحكومة المصرية التى تريد أن تستقدم مختلف أنواع
البحوث الفنية ، لتبحث عن إحتمالات الاستثمار ، وأحسن أمكانياته ،
وتهيئة الجو لرؤوس الأمريكية ، . لماذا لا تقوم بهذه الخدمات
لحساب رؤوس الأموال المحلية ؟ . ولماذا لا تتبنى المشروعات المنتجة
فتقترض من السوق المحلى للقيام بها ، أو تشارك فيها شركات محلية ،
أو تنفرد بها بوسائلها الخاصة . وأهمها الضرائب ؟
إن رسم الخطط السليمة لأى ناحية من نواحى الاستثمار ، كاف
لاجتذاب الشركات ، والمدخرات .

وهل لم تسمع الحكومة عن الاقتراح القاضى بتأميم القطن وتحديد
أسعاره ؟[1] والذى يضع تحت يد الحكومة مالا يقل عن ٤٠ مليون

---

(١) فى بحث للاستاذ احمد عنان منشور فى مجلة « الفصول » عدد
يناير ١٩٥١ . قدر الكاتب الربح الذى يعود على الدولة من تأميم
القطن وشراءه بسعر محدد ثم بيعه للخارج بالسعر العالمى وفى الداخل
بنفس سعر الشراء. قدر ربح الحكومة بمبلغ ٦٥ مليون جنيه سنويا .

جنيه سنويا لانفاقها على مشروعات انتاجيه جديدة ؟ وهل يكلفها هذا أكثر من القضاء على طبقة المضاربين والسماسرة والوسطاء ، تلك الطبقة غير المنتجة ، والتى تفيد من هذه الملايين ؟ أم أن هذا نفسه كثير ؟

وهل يستعصى على الدولة المصرية ، بنظمها الحاضرة ، أن تنهض بمشروع للسنوات الخمس ينتظم كل هذه الجهود . لدفع الانتاج إلى أعلا ؟

إن هذه الحلول على الأقل تبقى زمام الأمر فى أيدينا . وتجعل طريق التطور والرقى مفتوحا أمام الشعوب ، التى يجب أن يبقى لها الحق فى أن تبدل فى أشكال المجتمع الذى تعيش فيه ، فى اللحظة التى تختارها .

فهل يرى المسئولون فينا . والذين يدعون للاستعمار الأمريكى بين ظهرانينا ، هذا الرأى . أم أنهم يفضلون تسليم البلد لرأس المال الأمريكى . والإعتماد على صدقته ؟

أحمد بهاء الدين

القاهرة ١٥ يونيو ١٩٥١

غير توفير الاعانات التى تدفعها حاليا لشركات النسيج . واقترح حضرته ابقاء جزء منه كرصيد للتوازن فى عمليات البيع والشراء فى السنوات التالية : والباقى ينفق فى القيام بمشرعات منتجة .

فهرس
